

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٤٠

الثلاثاء، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد غوثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد هنري ألفريدو سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

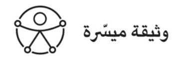
الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2015/300)

1513838 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/300)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/300، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان أبريل/نيسان ٢٠١٥ من الأمين العام، يحيل بها التقرير السابع والأربعين للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): حين أحضر هنا أمام مجلس الأمن مرة أخرى بعد ستة أشهر من الآن، ستحتفل البوسنة والهرسك بالذكرى السنوية العشرين لإبرام اتفاق دايتون للسلام. وفي مطلع تموز/يوليه، سنحيي أيضا الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سربرينتشا.

لقد تحقق الكثير منذ ذلك اليوم الهام الموافق تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ حين تمكن ريتشارد هولبروك من التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق لإنهاء ذلك التراع الأوروبي الأكثر مأساوية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين قطعت البوسنة والهرسك شوطا طويلا، بيد أن من الصحيح أيضا أن ما سيحدث خلال الأشهر الستة القادمة سيكون له دور بالغ الأهمية في تحديد نظرة شعب البوسنة والهرسك إلى الذكرى السنوية العشرين لاتفاق دايتون.

وبطبيعة الحال فإن في السلام مصلحة لا تُقدَّر بثمن، غير أنه ينبغي ألا يعتبر أمرا مسلّما به أبدا، فهو ليس سوى نقطة البداية وليس منتهاها. وإنه لمن الصحيح تماما أن يتوقع شعب البوسنة والهرسك، ولا سيما الشباب – مزيدا من عطاء بلده وسياسييه بعد مضي ٢٠ عاما على ذلك الاتفاق. فلا يزال السكان يعانون من أعلى معدل لبطالة الشباب في أوروبا، ويهم الكثيرون منهم بمغادرة البلد. وهم محقون في توقع المزيد لأن لدى البوسنة والهرسك من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على أن توفر لمواطنيها الرخاء ونمط الحياة العادية. وأغتنم هذه الفرصة لأهيب بأعضاء المجلس أن يزوروا تلك الأرض الخلاّبة كي يشهدوا بأنفسهم جمال مناظرها الطبيعية وغنى تنوعها الثقافي.

فماذا ينبغي أن يحدث خلال الأشهر الستة المقبلة كي يتسنى لنا الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين بروح جديدة من التفاؤل بالمستقبل، بل والأهم من ذلك، كي نتمكن من إعطاء شعب البوسنة والهرسك دفعة جديدة من الحماس والنشاط؟ والإجابة بسيطة جدا عن هذا السؤال. فمن الضروري أن تعمل السلطات المنتخبة حديثا في البوسنة والهرسك، بل البلد بوجه عام – معا لاتخاذ الخطوات اللازمة للاستفادة من المبادرة الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن البوسنة والهرسك.

وإنه لنبأ سار أن تكون لدينا الآن حكومتان قائمتان على صعيدي الدولة والكيان، وأن يكون هناك من المؤشرات على

استعدادهما لبدء تنفيذ الالتزام الخطِّي الذي اعتمد في آذار/مارس ومهّد الطريق أمام دخول اتفاق الاستقرار والانتساب المبرم مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ. ومع ذلك، فإن إحراز التقدم يقتضي تحقيق نتائج ملموسة. وعلى الرغم من الصعوبة البالغة التي تكتنف تنفيذ بعض الإصلاحات، فهي تتيح فرصا جديدة للبلد وشعبه على حد سواء. على وجه التحديد، فإن من الضروري تحقيق نتائج ملموسة من شأنها إيجاد وظائف جديدة، وتساعد على تحسين عمل المؤسسات وأدائها، فضلا عن ترسيخ سيادة القانون، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الجريمة والفساد.

وأرى أن في الإمكان تحقيق الكثير في عام ٢٠١٥ إذا ما جدّد البلد وقادته السياسيون الالتزام بالتكاتف والعمل معا في وحدة من الصف. وهذا ما نود أن نراه على وجه الاستعجال كي تتمكن كلتا الحكومتين الجديدتين من توفير زخم حقيقي لتنفيذ الإصلاحات. وقد أتيحت للبوسنة والهرسك فرصة جديدة، ويجب اغتنامها. وعليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر إلى وزير الخارجية فيليب هاموند، ووزير الخارجية، فرانك – والتر شتاينماير، لإطلاقهما تلك المبادرة التي أتاحت للبوسنة والهرسك هذه الفرصة الجديدة.

أود أيضا أن أشكر الممثلة السامية السيدة موغيريني والمفوض هاهن على المضي قدما بهذه المبادرة. وقد زارت بالفعل الممثلة السامية موغيريني البوسنة والهرسك ثلاث مرات. بينما زار المفوض هاهن البوسنة والهرسك الأسبوع الماضي فقط وأظهر مرة أخرى التزامه تجاه ذلك البلد.

انضم إلينا في سراييفو مؤخرا ممثل خاص جديد للاتحاد الأوروبي، السفير لارس – غونار فيغيمارك، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب به بحرارة وأن أعرب مرة أخرى عن التزامي القوي بالعمل معه باتساق لمساعدة هؤلاء المواطنين والساسة الذين يرغبون في المضي بالبلد قدما.

توفر المبادرة للبوسنة والهرسك الفرصة لإنهاء سنوات من الجمود وإعادة البلد إلى المسار الصحيح نحو مستقبل أكثر إشراقا نصبو إليه لشعبها. ومع ذلك، علينا أن ندرك أنه لا توجد نتائج مضمونة. هل يوجد بديل؟ بالطبع هناك بديل. إن البديل هو مواصلة القيام بما شهدناه مرة تلو الأخرى. والبديل لساسة البلد هو مواصلة ممارسة سياسات الماضي التي تدفع البلد إلى أزمة بالغة التعقيد على حساب جميع المواطنين، لا سيما الشباب.

يجب أن أكون صريحا – هناك بعض الساسة الذين قد يميلون إلى اتباع هذا المسار السلبي والخطير. وكما أوضحت في تقريري (S/2015/300، المرفق)، كانت هناك أيضا تطورات سلبية خلال الأشهر الستة الماضية تشمل التحديات المباشرة التي تواجه اتفاق السلام. والأمر الذي يثير بالغ القلق هو الإعلان الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٧ نيسان/أبريل، الذي يشكل تحديا مباشرا لسلطة المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. والمثال الثاني هو إعلان الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل. وفي حين أنها وثيقة صادرة عن حزب ما لا تنطوي على قيمة رسمية، فإنني مع ذلك أشعر بالقلق من تهديدها بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال في جمهورية صربسكا في عام ٢٠١٨. المشكلة لها اسم – وهو ''الاستفتاء'' – ولها تاريخ: عام ٢٠١٨. وكما أوضحت مرارا، فإن اتفاق السلام لا يمنح الكيانات الحق في الانفصال، وأي محاولة لتغيير اتفاق السلام تتطلب موافقة جميع الأطراف.

بعد أسبوع من تقديم تقريري، هزت البوسنة والهرسك حادثة مروعة، حينما قتل معتدي منفرد ضابط شرطة وأصاب اثنين آخرين في مركز شرطة. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أتقدم بالتعازي إلى أسرة ضابط الشرطة الذي فقد حياته أثناء أداء الواجب. كما أتمنى الشفاء العاجل لضابطي الشرطة المصابين. وكانت استجابة السلطات سريعة، وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نرى تعاونا أوثق من أي وقت مضى بين السلطات على جميع المستويات، داخل البلد وفي المنطقة، في معالجة طائفة واسعة من التحديات التي تواجه

البلد في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك المكافحة المستمرة للإرهاب، الذي كما نعلم يشكل تحديا عالميا.

وفي ختام ملاحظاتي اليوم، هناك فرصة سانحة من الاتحاد الأوروبي يتيح بها لشعب البوسنة والهرسك فرصة لضمان حياة كريمة ومزدهرة لنفسه ولأطفاله. هذا هو الوقت المناسب لينظر ساسة البلد على نحو حاسم إلى المستقبل لمصلحة شعب البوسنة والهرسك، ولا سيما الشباب. هذه هي اللحظة التي يحتاج فيها البلد لأن يقول أخيرا وداعا ا لسياسات الماضي ويلتزم على نحو حاسم بطريقة جديدة لممارسة السياسة التي تضع مصالح المواطنين في المقام الأول. لقد آن الأوان حقاً لتوحد البوسنة والهرسك الجهود، وتعمل معا كوحدة واحدة.

ويحدوني أمل كبير في أن تساعد زيارة البابا إلى سراييفو في حزيران/يونيه، على تعزيز الشعور بالوحدة في البلد. ولا يسعني التشديد بقوة بما فيه الكفاية على أنه ينبغي اغتنام هذه الفرصة. إذا رأينا العمل الشاق والنتائج في الأسابيع والأشهر القادمة، سنستطيع حينها التطلع بتفاؤل حقيقي حينما نجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتفاق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر. هناك ساسة وأشخاص في البوسنة والهرسك يرغبون في العمل معا بحسن نية للنهوض بالبلد. يجب أن نقدم لهم دعمنا الاستباقي الكامل في الأشهر المقبلة.

لقد طوينا صفحة رسم الحدود في البوسنة والهرسك. الانقسام والانفصال استراتيجيات فاشلة سحقت منذ ٢٠ عاماً. ومكانها في كتب التاريخ؛ لا قدر الله أن يسعى أي شخص إلى إعادة إحياء هذه الاستراتيجيات الخطرة. إذا فعلوا ذلك، ستقوم الحاجة إلى التعامل معهم بحزم وحسم. وفي هذا الصدد، سأواصل الاضطلاع بمسؤولياتي بموجب اتفاق السلام بأقصى قدر من الجدية.

إن المنطقة شأنها شأن الكثير من الأشخاص في البوسنة والهرسك، وخارجها تفهم الآن تماما، أن مستقبل هذا الجزء من أوروبا هو إعادة الإدماج من الداخل والإندماج مع القارة الأوسع نطاقا. ليس هذا عصر الانقسام، بل عصر بناء الجسور الجديدة. إن القوة الواسعة النطاق للأشخاص المتطلعين في البوسنة والهرسك تزداد قوة يوما بعد يوم، وهي قوة إيجابية إذ تتجاوز الحدود العرقية والدينية، وتعيد تنشيط شعب البوسنة والهرسك للعمل معا لبناء غد أفضل. أود أن أبلغ المجلس بأن شخصين مسلمين يقومان حاليا ببناء وتجديد كنيسة كاثوليكية في البوسنة والهرسك. هذا الحوار بين الأديان من أجل غد أفضل هو أيضا أمر ينبغي ألا ننساه.

ينبغي لنا المجتمع الدولي إدراك أهمية هذه اللحظة. ويجب أن نفعل كل ما بوسعنا لمساعدة قوى التغيير الإيجابي في البلد للوصول إلى أقصى قدرتها. بيد أنني يجب أن أضيفأن دعم المجتمع الدولي لمكتب الممثل السامي يتضاءل في الحقيقة وأصبح من الصعوبة بمكان الوفاء بالولاية المنوطة بي. ليس الآن الوقت لنفقد التركيز أو العزم، وأطلب إلى المجلس دعمه الكامل بينما نساعد البوسنة والهرسك على المضي قدما على الطريق نحو الاتحاد الأوروبي.

لنبذل كل ما بوسعنا في الأشهر الستة المقبلة من أجل مساعدة الشعب على اغتنام الفرصة التي منحها الاتحاد الأوروبي للبلد حتى نتذكر عام ٢٠١٥ بوصفه العام الذي اتجهت فيه البوسنة والهرسك بشكل حاسم نحو المستقبل. ويحدوني الأمل في أن نحقق ذلك حتى نتمكن من الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتفاق السلام بشعور حقيقي بالتفاؤل بالمستقبل. وهذا ما آمل أن أتقدم به إلى المجلس حينما أعود في تشرين الثاني/نوفمبر بعد ستة أشهر من الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد برسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على عمله وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. ونؤكد مجددا دعمنا له ولمكتبه، وكذلك لولاية المجلس وللبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، ونثني على جهوده المتواصلة في البوسنة والهرسك.

بالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أهنئ شعب البوسنة والهرسك على بعض التقدم الإيجابي للغاية المحرز منذ أن اجتمع المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7308)، ولا سيما تشكيل حكومة جديدة عقب الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وبالرغم من أن العملية لم تخل من بعض الصعاب الجمة، فهو إنجاز كبير يجب الاعتراف به. ومع انتهاء الانتخابات وتشكيل الحكومات، نشجع المسؤولين المنتخبين على التعامل بجد مع الوعود التي قطعت بالسعي إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة والطموحة، والتركيز على الاستثمار والنمو الاقتصادي على سبيل الأولوية. وفي ذلك الصدد، كانت البيانات أدلى بها رؤساء الوزراء مشجعة، ونتطلع الآن إلى اتخاذ إجراءات تدعم تلك البيانات، لا سيما في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعي الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها.

ونهنئ الحكومة البوسنية على قرارها الرسمي بالالتزام بعملية الإندماج في الاتحاد الأوروبي، ونلتزم بدعم هدف البوسنة والهرسك الصريح المتمثل في الإندماج الأوروبي – الأطلسي. لقد أيد الزعماء السياسيون في البلد البالغ عددهم ١٤ زعيما سياسيا، والرئاسة والجمعية البرلمانية الالتزام بإجراء الإصلاحات اللازمة لكي تمضي البوسنة والهرسك قدما على مسار الاتحاد الأوروبي، وترحب الولايات المتحدة بقرار مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الصادر في ٢١ نيسان/أبريل بإبرام اتفاق الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك. وحينما يدخل حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه، سيكون أمام البوسنة والهرسك فرصة لإحراز تقدم حقيقي بشأن الإندماج في الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للمسألة المحددة المتمثلة في تسجيل ممتلكات الدفاع، وهو أحد الشروط لإنهاء الإشراف الدولي للبوسنة والهرسك، أسعدنا أن نرى أن السلطات قد أحرزت قدر من التقدم من خلال تسجيل ثلاث من الممتلكات في اتحاد البوسنة والهرسك.

وسنواصل العمل مع قادة البوسنة والهرسك لضمان تسجيل الممتلكات المتبقية، لكي يصبح البلد قادرا على تنشيط خطة عمل عضويته في منظمة حلف شمال الأطلسي.

ونحن نرحب أيضاً بجهود البوسنة والهرسك لمعالجة مسألة المقاتلين الأجانب المتوجهين إلى سوريا. فالبوسنة والهرسك عضو أساسي في تحالف مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وقد زوَّدت قوات الأمن العراقية بالذخيرة اللازمة. ونحن ممتنُّون أيضا على المشاركة الفعالة لهذا البلد في جهودنا لمكافحة التطرف العنيف.

لقد استفادت كثيراً القوات المسلحة للبوسنة والهرسك من وجود بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وكما أكَّدنا للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، إنَّ الولايات المتحدة تدعم دعماً كاملاً جهود بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لتوجيه قوات البلد العسكرية لضمان امتلاك البوسنة والهرسك الوسائل اللازمة لمجابهة الأزمات. وإننا نرحب بمشاركة البوسنة والهرسك الفعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

والولايات المتحدة تتشاطر أيضاً شواغل الممثل السامي إنزكو بشأن عدد من المسائل التي أشار إليها اليوم، والتي كتب عنها بشكل أكمل في تقريره (S/2015/300، المُرفَق). وقد كان

أحد أهمّ شواغلنا الإجراءات المستمرة من قِبل رئيس جمهورية صربسكا دوديك، التي تقوِّض سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ففي آذار/مارس، قرَّر تحالف حزب الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار التابع لدوديك مقاطعة برلمان الولاية. وأصدر مؤخراً بيانات تدعو إلى التشكيك في سلطة الحكومة الاتحادية للبوسنة والهرسك. ووعد بتقديم قرار من أجل استقلال جمهورية صربسكا، إلاَّ إذا استطاع الكيان توطيد حكمه الذاتي بنهاية عام ٢٠١٧. وهذا وجه مؤسف لقائد التزم قبل أقلّ من شهرين بمتابعة الإصلاحات التي من شأنها أن تجعل البوسنة والهرسك بأسرها أقرب إلى أوروبا. وهذه الإصلاحات تركِّز على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، بهدف اجتذاب الاستثمار وإيجاد فرص العمل. وهي تعالج أيضاً الاحتياجات الميدانية، وحالما يتم تنفيذها، ستعود بمنافع ملموسة على جميع شعوب البوسنة والهرسك. والخطاب القومي لا يتناقض مع الالتزام الذي تعهَّد به القادة فحسب، بل يهدد أيضاً سلامة البلد وإمكانية تقديم المساعدات الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها. واتفاق دايتون للسلام يضمن وجود اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. وإننا نُدين بشدة أيَّ إجراء يسعى إلى تقويض السلامة الإقليمية للدولة البوسنية.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق أيضاً بشأن انتكاسة الديمقراطية في جمهورية صربسكا، التي يشكِّل قانونها المتعلق بالنظام العام خطوة كبيرة ومؤسفة إلى الوراء. فهو يسعى إلى السيطرة على الوسائل الإعلامية الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، مقرِّراً أنَّ الإنترنت ”فضاء عام“، ويترك الأفراد عرضة للمحاكمة إذا رأت الحكومة أنَّ النظام العام معرَّض للتهديد نتيجة أنشطتهم الإلكترونية. وجهود جمهورية صربسكا للسيطرة على الأنشطة الإلكترونية عبْر التهديد بالمحاكمة محاولة خطيرة ومزعجة لقمع حرية التعبير. وهذا النوع من الرقابة يُعيق النمو الديمقراطي ويتناقض مع القيم المطلوبة للتكامل الأوروبي.

وعدم وفاء جمهورية صربسكا بالتزاماتها بتمكين الممثل السامي من الوصول في الوقت المناسب إلى المسؤولين والمؤسسات والوثائق يثير القلق أيضاً. وفي هذا الصدد، نؤكد مطالبة جميع السلطات في البوسنة والهرسك بتلبية طلب الممثل السامي للمعلومات والوثائق.

ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لسريبرينيتشا، في ١١ تموز/يوليه، نتذكَّر أنَّه يبقى الكثير ممَّا يجب عمله على الرغم من انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك. فمن مسؤوليتنا جميعاً أن نتذكَّر الأهوال والفظائع، ولكن من واجبنا القيام بما هو أكثر من التذكُّر. من واجبنا أن نعارض بقوة وثبات سياسات الكراهية والتمييز. وإننا نواصل مطالبة جميع مواطني البوسنة والهرسك وقادتها بالعمل معا للسعي إلى رؤية مشتركة لمستقبل آمن ومزدهر – أو غدٍ أفضل، على حد تعبير السيد إنزكو.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نودُّ أن نشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقديم تقريره (S/2015/300، المُرفق).

إنَّ شيلي تدعم تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام لعام ١٩٩٥، فضلاً عن حماية سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أنَّ تنفيذ الاتفاقات بفعالية، إلى جانب احترام سيادة القانون، أساسي لإحلال السلام الدائم في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نرحب بالحكومة الجديدة التي شُكِّلت في ٣١ آذار/مارس. ونحثُّ جميع القادة السياسيين على الاستفادة من تلك الفرصة للتقدم نحو الاندماج الحقيقي والمصالحة الوطنية.

وتأسف شيلي لعدم إحراز التقدم في تنفيذ اتفاقات دايتون، الذي يُثبت استمرار عدم الاتفاق بين الأطراف السياسية، والصعوبة في تشكيل الحكومة الجديدة في مختلف الولايات. ومن الضروري أن يبذل القادة السياسيين لمختلف الفئات في البلد المزيد من الجهد للمضي قدُماً في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، بموازاة توسيع الإصلاحات المؤسسية بصورة شاملة.

وإننا نحثُّهم أيضاً على الامتناع عن الخطاب السلبي الذي يقوِّض التماسك بين مختلف الفئات العِرقية في البلد، معرقلاً بذلك المصالحة الوطنية. والدعوات المشجِّعة للخيارات التي يمكن أن تُتيح الإمكانية لانفصال جمهورية صربسكا، على سبيل المثال، تشكِّل حالة حرجة. ونحن نطالب بالتعاون مع الممثل السامي في ما يتعلق بالأحداث التي يمكن أن تؤثر على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

وإننا ندعم مساعي البوسنة والهرسك لتتجاوز ماضيها. ونؤكد أيضاً أهمية عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وإعادة إدماجهم، مما سيُسهم في إصلاح النسيج الاجتماعي الممزق، الذي يشكِّل خطوة أساسية نحو المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، يبقى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحدِّياً ذا أولوية، لئلاّ يبقى بلا عقاب المسؤولون عن الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفعالية مؤسسات مثل المحكمة تُسهِم في تطوير القضاء وحماية المبادئ الأخلاقية المشتركة عالمياً للعدالة والتعويض.

وإننا نؤكد دعمنا القويّ لاستقرار البوسنة والهرسك وبناء مؤسسات عاملة في خدمة شعبها بسلام وازدهار. وقد شاركت شيلي في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأفراد من الشرطة. وتتواصل مشاركتنا اليوم في عملية ألتيا لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ويصادف هذا العام مرور ١٢ سنة من الوجود العسكري الشيلي في ذلك البلد بلا انقطاع.

وبالمقابل، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الوفاء بالتزامه بدعم تطلعات شعب البوسنة والهرسك، فضلاً عن توفير الموارد الضرورية لإنجاز الولاية التي تنصّ عليها اتفاقات دايتون.

ونختتم كلمتنا بتأكيد تقديرنا لعمل الممثل السامي في إطار جهوده لتعزيز سيادة القانون، ورصد الامتثال لأحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتيسير الإصلاحات الهادفة إلى ضمان الظروف لعمل المؤسسات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والازدهار في البوسنة والهرسك. ونؤكد أنه ينبغي لمكتبه أن يواصل تلقِّي الدعم السياسي لتنفيذ أعماله الهامة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أهلاً بالسيد إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. لقد أكدت إحاطته الإعلامية الدورية أنّ الحالة في البوسنة والهرسك تبقى مستقرة، وهو ما نعتبره الأساس للعمل المستدام لمؤسسات البلد، في امتثال صارم لمساواة الشعوب التأسيسية الثلاثة، عملاً باتفاق دايتون للسلام.

وإنشاء الدولة وهيئات الكيان الحاكمة الجديدة، عقب الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، التي جرت ديمقراطياً، أكَّد قدرة الأطراف الفاعلة المحلية على حلِّ مشاكلها بدون دعم حماية دولية. ومن المهم استمرار عملية نقل المسؤولية الكاملة عن الحالة إلى البوسنيين أنفسهم.

لقد طال جدا انتظار إغلاق مكتب الممثل السامي. في ذلك السياق، تتمثل المهمة الأساسية في إبرام وتنفيذ اتفاق برنامج ”٥+٢“. أما المشاكل التي لم تتم تسويتها في ذلك الإطار فيجب أن يحلها البوسنيون أنفسهم من خلال حوار يشمل الجميع، على أساس الاتفاق بين الشعوب الثلاثة المؤسسة. أما المهمة الخالصة للممثل السامي فتتمثل في حمل الأطراف المحلية على المضي قدما في الحوار والسعي إلى التوصل إلى نقاط التفاهم، غير أن التقرير الحالي، بدلا من الإبلاغ في الوقت المناسب عن تقليص حجم مكتب الممثل السامي، نجد أنه تكرار لما حدث في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

إنه لا يقترح أي حلول بناءة. بل يبحث عن ناس يلقي باللوم عليهم. لا يوجد حد للاتهامات غير المبررة وغير القانونية ضد الصرب البوسنيين الذين يُزعم بأنهم يعملون على تقويض الأسس الدستورية لاتفاقات دايتون وسيادة

البوسنة والهرسك ووحدهما. هذا النهج الفلسفي الأحادي الجانب ما من شأنها إلا تشويه المسائل الحقيقية ومفاقمة الحالة في البوسنة والهرسك. ومن الناحية العملية يتجاهل مطالب الأطراف الأخرى. فالبشناق، على سبيل المثال، يتكلمون تأييدا للمركزية، ويطالب الكرواتيون بإنشاء كيان ثالث يمكن أن يفسر على أنه انتهاك لروح اتفاق دايتون.

إن الممثل السامي يُعطي انطباعا بأن دوره يتمثل في إيجاد أسباب مصطنعة لاستمرار عمل مكتب أصبح من مخلفات الماضي. ويجدر بالممثل السامي أن يُقلع عن إبراز ما يجري في البوسنة والهرسك، وبدلا من ذلك أن يُركز اهتمامه على الخطوات العملية لإنهاء هذه المحمية الأجنبية التي تمثل إهانة لسيادة البلد. وهذا الفهم لدور المجتمع الدولي يتماشى مع روح الذكرى العشرين لاتفاق دايتون للسلام. ولتقديم صورة موضوعية تعبر عن التطورات في البلد، نوصي الأمين العام والمجلس بأن يطلعا بعناية على التقرير المنتظم لجمهورية صربسكا الذي يسترعي الانتباه، في جملة أمور، إلى المحاولات الرامية تدريجيا إلى تنقيح اتفاق دايتون من أجل المزيد من المركزية في البوسنة والهرسك وتقويض الحكم الذاتي الدستوري للكيانين ووظيفة الدولة ككل.

إننا إذ نسلم بأهمية تمديد عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام لصون الاستقرار في البوسنة والهرسك في سياق تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، نعارض استخدام الوجود الدولي كأداة للإسراع في دمج البلد في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق لتأويل الممثل السامي بصورة تعسفية لولايته فيما يتعلق بإنجاز الجوانب المدنية لاتفاق دايتون والدفع قدما بالدمج في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. أولا، هذا غير مقبول من الممثل السامي أن يُعطي نفسه مهاما جديدة تتجاوز ولاية اتفاق السلام، وقرارات مؤتمر التنفيذ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ثانيا، إن هذه القرارات البعيدة الأثر لا يمكن إنفاذها من الخارج؛ ولا بد من أن تكون نتيجة لقرار طوعي وسيادي للشعوب المؤسسة الثلاثة.

في الختام، أود أن أسترعي الانتباه إلى الاتجاهات التي لا بد من أن تثير شواغل حقيقية ليس فقط في سياق البوسنة والهرسك ولكن في سياق المنطقة بأسرها. وأشير إلى زيادة التطرف في أوساط السكان البشناق في البوسنة والهرسك والمجتمعات المسلمة الأخرى في منطقة غرب البلقان. لذلك لا بد من النظر في ذلك التهديد وتقييمه بصورة ملائمة. إن العمل الإرهابي الذي وقع في مدينة دفورنيك في ٢٧ نيسان/إبريل عندما هاجم مسلح إسلامي مركز شرطة، إنما هو تأكيد لذلك الاتجاه. وينبغي تكريس اهتمام خاص لمشاركة البشناق في الصراعات في الشرق الأوسط إلى جانب المنظمات الإرهابية الدولية. لقد انضم مئات المواطنين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة من خلال البوسنة والهرسك التي تعمل كقناة يمر خلالها المقاتلون من أوروبا الغربية. ونرحب بجهود سراييفو في زيادة مساءلة المقاتلين الأجانب ومساءلة من ييسر لهم أفعالهم في الخارج.

في العام الماضي، أدخلت تعديلات على القانون الجنائي للحد من تجنيد البشناق في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتشكيلات الأخرى غير الشرعية في الخارج. إن أجهزة إنفاذ القوانين البوسنية تقوم بعمليات خاصة لتحديد أماكن وجود هذه الشبكات وإلقاء القبض على المجاهدين المحليين. وفي الوقت نفسه، كما تبين الممارسة، فإن هذه الأعمال والتدابير لا تزال غير كافية ولا تحدث الأثر اللازم لتقليص نفوذ الإسلاميين. وبالطبع، تلك ظاهرة خطيرة جدا في ظل الحالة الهشة في البلقان بعد انتهاء الصراع. وأكدت ذلك المواجهة الأخيرة التي اندلعت بين الطوائف العرقية والدينية في مقدونيا المتعددة الجنسية والمناطق المجاورة لها.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية

وعلى تقريره الشامل المقدم للمجلس (S/2015/300، المرفق). وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها المجلس مع الممثل السامي إنزكو، أود أن أعرب عن دعم ماليزيا القوي لعمله والتزامه بتنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

ترحب ماليزيا بتشكيل حكومة في البوسنة والهرسك في آذار/مارس ٢٠١٥ في أعقاب الانتخابات العامة السابعة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. إن إعراب الحكومة الجديدة عن التزامها بإعطاء أولوية لبرنامج الإصلاح، خاصة في القطاع الاقتصادي، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحض قادة البلد والأحزاب السياسية على رص الصفوف والتركيز في الجهود القائمة على المسؤولية الجماعية نحو إصلاح اقتصاد البلد. إن عدم إحراز تقدم في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأخيرة، كما أبرزت ذلك التقارير السابقة للمثل السامي، لا يمكن السماح له بأن يتفاقم. إذ أن البطالة، خاصة في صفوف الشباب، وزيادة هجرة الأدمغة في البلد يجب معالجتهما على جناح السرعة. وشهدنا مدى الضرر الذي وقع في وقت مبكر من العام الماضي، عندما خرج السكان إلى الشوارع للمشاركة في مظاهرات وفي أعمال شغب كبيرة، يطالبون بمستقبل أفضل وبتحسين نوعية الحياة لهم ولأبنائهم.

لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تحدث إلا في ظل الاستقرار السياسي. في ذلك الصدد، تتشاطر ماليزيا قلق الممثل السامي إزاء سياسة الانقسام والمصالح الذاتية لدى بعض الأوساط في البوسنة والهرسك. إن التلاعب بمستقبل البلد أمر خطير، لا سيما في ضوء تاريخه المأساوي. لذلك نحض جميع الأطراف على تعزيز الجهود لإجراء المصالحة الوطنية بغية ضمان الاستقرار السياسي في البلد.

نحيط علما بأن هذا العام يصادف الذكرى العشرين لاتفاقات دايتون للسلام. ونأمل بأن يوفر ذلك فرصة طيبة لجميع الأطراف لتجديد التزامهم باتفاق دايتون. ولا بد من وقف الجهود الرامية إلى تقويض أو تنقيح اتفاقات دايتون للسلام. ونحيط علما أيضا بالأولوية التي أعطاها قادة البوسنة والهرسك للاندماج في الاتحاد الأوروبي بوصف ذلك حجر الزاوية في سياستها الخارجية. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك صوب هذا الهدف بإبرامها مؤخرا اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في الشهر الماضي. ونعتقد أن ذلك سيوفر زخما آخر للبلد من أجل مستقبل السلم، للإسراع في عملية الإصلاح التي يقوم بها في المجالات الاقتصادية، وسيادة القانون والحكم الصالح، والاستقرار والازدهار في إطار الاتحاد الأوروبي كما ينشد ذلك الناس.

تؤكد ماليزيا من جديد التزامها بالاستقلال، والسيادة، والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وما فتئنا نؤيد منذ وقت طويل إعادة إعمار البلد بعد الحرب وسوف نواصل القيام بذلك. إن استثمارنا في البوسنة والهرسك في مجالات العقارات، والتعمير، والطاقة، والتعليم وبناء القدرات كلها تهدف إلى تعزيز الأساس الاجتماعي والاقتصادي في البلد من أجل تحقيق النمو والازدهار. إن ماليزيا في الجهد الذي تبذله لجمع المجموعات الإثنية من أجل الدمج الاقتصادي والاجتماعي، سعت إلى إشراك الكيانات الرئيسية الثلاثة في البلد في مشاريعنا الاستثمارية المتنوعة. ارتكازا على تجربتنا المتعددة الأعراق والمتعددة الأديان، نعتقد أن تلك معادلة يربح فيها الجميع لضمان مستقبل يتسم بالوحدة، والاستقرار والازدهار في البوسنة والهرسك.

في الختام، تعرب ماليزيا عن استعدادها للقيام بدور بناء في المجلس بشأن مسألة البوسنة والهرسك. ونكرر التزامنا القاطع بالمساهمة في بناء الدولة في البلد، وتحقيق الديمقراطية الشاملة للجميع، والمصالحة والتقدم الاقتصادي.

السيد هنري ألفريدو سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية.

تؤكد مجددا جمهورية فنزويلا البوليفارية أن من الجوهري الامتثال الكامل للقانون الدولي، كما ورد في مبادئ عدم التدخل؛ واحترام سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، ووحدتها واستقلالها السياسي؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبينما ندعو إلى حل سلمي لمسألة البوسنة والهرسك، نؤيد تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام لأننا نعتقد أنه أُبرم نتيجة توافق الآراء السياسي فيما بين الأطراف المعنية.

ولذلك، فإننا نشجع الممثل السامي على العمل بصورة محايدة وشفافة وبناءة لكي يكفل اتباع نهج متوازن وحصيف يعكس آراء المعنيين ووجهات نظرهم.

ونعتقد بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل مساندة البوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاق السلام، وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى ضمان سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام تنفيذ كاملا على عاتق حكومة هذا البلد وشعبه، وهو التزام يجب أن يمارس بسيادة كاملة، وبدعم من المجتمع الدولي.

ونحن نرحب ببقاء الحالة السياسية في البوسنة والهرسك مستقرة حتى ٢١ نيسان/أبريل. إننا نلاحظ مع الأسف الهجوم الإرهابي على مركز الشرطة في مدينة زفورنيك في جمهورية صربسكا في أواخر نيسان/أبريل، الذي أدى إلى توترات سياسية واجتماعية جديدة.

وقد أدت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك عملها في إطار الولاية المسندة إليها بالتعاون مع السلطات الوطنية، وذلك لتوفير بيئة آمنة للمواطنين من كافة الجماعات العرقية في ذلك البلد.

ونعرب عن تضامننا مع البوسنة والهرسك ودعمنا لالتزامها الثابت بالسلام والاستقرار لصالح مواطنيها. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالسياسات التي اعتمدتها حكومة البوسنة والهرسك لمنع تجنيد رعاياها من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام أو جبهة النصرة للمشاركة في النزاعات المسلحة في سوريا والعراق كمقاتلين إرهابيين أجانب.

وعلى الصعيد السياسي، نرحب بتشكيل الحكومة الجديدة في أعقاب الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الأمر الذي يعد علامة مشجعة للزعماء الجدد الذين يجب عليهم الآن مواصلة العمل للتصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها البلد. وندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودهم بإرادة سياسية متجددة وشجاعة من أجل تعزيز الثقة والعمل المشترك في إطار القانون الدولي، وهي العناصر اللازمة لإيجاد حل سياسي عادل ودائم لمصلحة الأطراف والمنطقة بأسرها.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك إنزكو على إحاطته الإعلامية، وعلى تقريره السابع والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (S/2015/300، المرفق)لقد درسنا بعناية التقرير وأحطنا علما على النحو الواجب بالمسائل الرئيسية الواردة فيه.

ويسر نيجيريا رؤية أنه بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ والمصادقة على نتائج الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تم تشكيل الحكومات والهيئات التشريعية على مستوى الدولة والكيانين والكانتونات. ونشجع الزعماء السياسيين في الكانتونات حيث لا يزال يتعين تشكيل الحكومات على العمل معا لتسوية خلافاتهم بشأن توزيع المناصب الوزارية. ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام. إن الخطاب الداعي للانقسام والإجراءات التي يتخذها القادة السياسيون التي تهدد سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية تتعارض مع روح اتفاقات دايتون للسلام. يجب عبى الشخصيات العامة

أن تمتنع عن إصدار البيانات التحريضية الداعية للانفصال التي بوسعها في الواقع تقويض استقرار البلد والمنطقة برمتها.

يجب أن يفهم جميع المعنيين أن دستور البوسنة والهرسك لا يتوخى انفصال أي من الكيانين. ونرى أن مصالح الكيانين يمكن بل وينبغي استيعابها في إطار البوسنة والهرسك المتحدة. ويمثل أيضاً رفض سلطة المحكمة الدستورية على مستوى الكيانين مصدر قلق بالغ. وهو تحد مباشر لسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، وهما العنصران الهامان للحكم الديمقراطي. ونحث جميع الكيانات على احترام قرارات المحكمة بوصفها نهائية وملزمة، وفقا لالتزاماتها بموجب نظام الحكم الديمقراطي. وتعرقل المقاطعة وحالات الانسحاب من لاجتماعات عمل مجلس النواب ومجلس الشعوب. ولئن كنانسلم بحقوق البرلمانيين في الاحتجاج، فإننا نحثهم على القيام بذلك على نحو يسمح للهيئة التشريعية بمواصلة العمل دون عائق.

وعلى الرغم من هذه العقبات، عين المجلسان التشريعيتان رئيسيهما وانتخبا هيئاتهما العاملة. وهذه التطورات جديرة بالترحيب، وهي تمثل خطوة قوية صوب تحقيق التنمية. كما نحيط علما بأن اللجان البرلمانية المشتركة قد تم تعيينها. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل الحثيث من أجل حل منازعاتها بخصوص عضوية اللجنة المشتركة للإشراف على وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك.

ونلاحظ أن البرلمان قد اعتمد تعديلا على القانون الجنائي في البوسنة والهرسك. إلا أننا نشعر بالقلق من أن التعديل يعتبر غير كاف لتلبية المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالنظر إلى أهمية سد الثغرات الموجودة في القانون التي يمكن استغلالها في تمويل الإرهاب، نحث الزعماء البرلمانيين على العمل على تعزيز القانون الجنائي. أما في مجال الأمن العام وإنفاذ القانون، نلاحظ مع القلق أن عمل الشرطة في البوسنة والهرسك يواجه التحدي المتمثل في التدخل السياسي، مما يسبب تأخيرات في تشكيل المجالس المستقلة التي تختار مديري الشرطة. ونثني على مكتب الممثل السامي لتعاونه مع مختلف أصحاب المصلحة على تحديث التشريعات الشرطية. ونتوقع أن تعزز تلك الإصلاحات استقلال الشرطة وكفاءتها التشغيلية.

ونود أن نشيد بالممثل السامي على جهوده الحثيثة الرامية إلى الوفاء بولايته. ونحن نؤيد بدون تحفظ دعوته للحصول على ملاك لموظفين وتمويل كافيين. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يعزز جهوده كثيرا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم الممثل السامي للبوسنة والهرسك وتقريره (S/2015/300، المرفق) صريحان في الإشارة إلى المجالات التس تبعث على القلق، وهما أيضا يوردان بعض التطورات هامة والإيجابية التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وترحب نيوزيلندا بتشكيل حكومة جديدة في البوسنة والهرسك بعد الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. إن الترتيبات الانتخابيةتتسم بالتعقيد، مما يجعل إجراء انتخابات سلمية وتنصيب حكومة منتخبةعلى النحو الواجب وبصورة منظمة إنجازا هاما. ونتمنى للحكومة النجاح إذ تواجه العديد من التحديات. فالتعامل مع هذه التحديات يتطلب إرادة سياسية وتصميم قويين.

إن التزام الممثلين من جميع الانتماءات السياسية بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، بغية انخراط أوثق مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، هو خطوة إيجابية. ومن شأن الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية والحكم الرشيد التي تشكل جزءا من هذه العملية أن تعود بالفائدة على جميع سكان البوسنة والهرسك. وتعزيز المؤسسات وسيادة القانون سيدعمان الاستقرار والازدهار الدائمين في الدولة الفاعلة. ونشجع المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة في

المنطقة والاتحاد الأوروبي، على دعم البوسنة والهرسك إذ تقوم بالإصلاحات اللازمة لكن الصعبة في المستقبل.

ولئن كانت المناقشة الصحية تحفز الديمقراطية السليمة، فإن إطلاق الإمكانات الكاملة للبلد يتطلب تشاطر جميع الأطراف في التطلع إلى مستقبل يتسم بالوحدة والرخاء. ولذلك فإن الخطاب الانقسامي الذي ورد ذكره مرة أخرى في تقرير الممثل السامي يبعث على القلق.والمحاولات الرامية إلى تقويض وحدة البلد، بالدعوة على سبيل المثال إلى استفتاء على الانفصال، يصرف الانتباه عن جدول أعمال الإصلاح الهام الذي يمثل أمام البوسنة والهرسك.

وعلى نحو ما بينه الممثل السامي، فإن هذه المحاولات أيضا تخالف بصورة مباشرة المبادئ الأساسية للاتفاق الإطاري العام للسلام. ونأمل أن يتسنى التخلي عن تلك المهاترات وأن تمضي قدما البوسنة والهرسك بأكملها معا بروح المصالحة.

وفي العام العشرين لاتفاقات دايتون للسلام، يبدو جليا إحراز تقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. فالأهداف الخمس والشرطان التي حددها المجلس التنفيذي لمجلس تنفيذ السلام، وهي تشكل شروطا مسبقة لإغلاق مكتب الممثل السامي، لم تتحقق بعد. ومع أن مستقبل البوسنة والهرسك في أيدي مواطنيها، كما ينبغي أن يكون، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عن تشجيع البوسنة والهرسك ودعمها. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤكد نيوزيلندا مجددا على التزامها بسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها وتتمنى لها كل النجاح في مسارها نحو تحقيق الوحدة والاستقرار والسلام الدائم.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أيضا أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على بيانه.

وتعلن فرنسا تأييدها التام للبيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بعد مدة قصيرة.

وسأركز ملاحظاتي على ثلاث نقاط.

أولا، وفيما يتعلق بالديناميكيات السياسية، تمكن الشعب البوسني في تشرين الأول/أكتوبر من ممارسة واجبه الديمقراطي ومن اختيار ممثلين جدد. ولا تزال هناك في الواقع الكثير للغاية من الأمور التي بحاجة إلى التحسين: والدليل على ذلك كون عملية تعيين الجهاز التنفيذي تأخرت كبير و لم تستكمل حتى نهاية آذار/مارس. ومع ذلك، نشعر بالسرور إذ نرى إنشاء فريق جديد، على مستوى الكيانين وعلى مستوى الدولة على السواء، حيث شرعت الرئاسة الثلاثية بسرعة في العمل ودأبت على التعاون البناء مع مكتب الممثل السامي ومع الاتحاد الأوروبي.

إن المهمة التي تواجه السلطات البوسنية مهمة كبيرة، ويتوقع البوسنيون من قادتهم إبداء قدرتهم على مواجهة هذه المهمة. وبرفضه الاستسلام للخطاب الذي يؤدي إلى تفاقم الانقسامات العرقية، أظهر الشعب البوسني بأسره أنه يمنح الأولوية لتحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية. وعاما بعد عام ظل البلد قليل الحيلة في مواجهة مسألة رئيسية: إذ يشهد شبابه وهم يحملون مواهبهم إلى الخارج بسبب عدم وجود الفرص والآفاق للمستقبل. ونناشد السلطات البوسنية العمل على تحسين الحالة في أسرع وقت ممكن.

ثانيا، أود أن أتناول موضوعا هاما للغاية، أي، انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. وفي المقام الأول، يتمثل الهدف في تحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية للبلد. ولذلك السبب، أطلقنا مجددا مبادرة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، بما في ذلك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال أولوية استراتيجية. وتلك رغبة أعرب عنها البوسنيون أنفسهم، بالرغم مما قد يريد أن يعتقد البعض خارج البوسنة. وليس من المعقول استمرار عدم التحرك الذي

ساد خلال الأعوام القليلة الماضية، في حين شهدت معظم الدول المجاورة إحراز تقدم كبير في هذا الطريق. وبتلك الروح قرر الاتحاد الأوروبي منح زخم جديد للعملية، التي، أؤكد مجددا، أنها تلبي رغبات السكان البوسنيين.

ويتيح تشكيل فريق حكومي جديد فرصة مثلى لاتخاذ خطوة إضافية نحو الاندماج، ونرحب بالاستقبال الإيجابي حتى الآن الذي لقيته مبادرة الاتحاد الأوروبي من البوسنة والهرسك – من جانب الرئاسة والبرلمان والقوى السياسية الرئيسية في البلد على السواء. وينبغي أن يفتح الالتزام الخطي الذي قطعته السلطات الطريق نحو إجراء الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية التي تمس حاجة البلد إليها، وهي ستمكن البلد من الاقتراب من جيرانه الأوروبيين. والنتيجة المنطقية لذلك الالتزام هي اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، الذي سيدخل حيز النفاذ في بضعة أسابيع ونحن نرحب به. وستشكل الرئاسة البوسنية المقبلة لمجلس أوروبا، التي تبدأ في ١٩ أيار/مايو، فرصة للبوسنة والهرسك لكي تؤكد رغبتها في الاقتراب من أوروبا ومن المبادئ الأساسية التي تضمنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي عزيزة للغاية على قلوب الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، سأقول بضع كلمات بشأن الإطار المؤسسي القائم. فأوروبا بأسرها ترغب في المشاركة في تحول البوسنة والهرسك وفي الإسهام في اندماجها باعتبارها بلدا موحدا وذا سيادة ويتمتع بسلامة أراضيه كاملة. وفي ذلك الصدد، من غير المقبول أن تكون الأفكار الوطنية القديمة لا تزال مطروحة، وبالتالي مما يعرض للخطر وحدة البلد واستقراره. ونكرر دعوتنا إلى وضع حد لأية أعمال أو خطاب يحتمل أن يقسم البلد. والرسالة التي نوجهها واضحة: لا يمكن أي تشكيك في سلامة أراضي البوسنة والهرسك.

كما نناشد جميع الأطراف التعاون الكامل مع الممثل السامي، تمشيا مع اتفاقات دايتون، التي تشكل الإطار المرجعي لدور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. وأود أن أشيد بالممثل السامي وبفريقه على التزامهم وتفانيهم في التمسك بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي ولفترة ٢٠ عاما حتى الآن حافظ على السلام في البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، ينبغي مواصلة النظر إعادة تشكيل مكتب الممثل السامي. ويستند ذلك الاستنتاج إلى كون الصعوبات السياسية المستمرة تضطرنا لإعادة رسم استراتيجيتنا وتكييفها. فالإبقاء على الإطار والآليات التي أُنشئت في نهاية تسعينيات القرن الماضي على حالها تماما لا يلبي احتياجات شعب البوسنة والهرسك في حين تطورت بشكل كبير الحالة في البوسنة والهرسك والمنطقة. ونود أن نوطد تماسك الآلية الدولية المعنية بالبوسنة والهرسك بالسعي لتحقيق التكامل بين الممثل السامي ومكتب الاتحاد الأوروبي، الذي يشاد بقيادته في الوقت الحالي.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون التطرق لذكرى مؤلمة للغاية. فنحن نعد لإحياء الذكرى السنوية العشرين المحزنة لمذبحة سربرينيتشا، التي وصفتها محكمة العدل الدولية بأنها إبادة جماعية. ونأمل أن يتمكن البلد من إبداء قدرته على تجاوز الأحقاد القديمة وإظهار الوحدة الوطنية. ويتطلب مستقبل البوسنة والهرسك التعاون الوثيق بين الكيانات المؤسسة لها على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وفي ذلك الصدد، فإن تحقيق المصالحة فيما بين الطوائف أمر أساسي لتعزيز إحساس بالانتماء لتاريخ ومصير مشتركين، وهو شرط لبناء مستقبل مشترك. والاتحاد الأوروبي، على غرار فرنسا، سيساعد البوسنيين في العملية.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السفير فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية وتقريره التفصيلي (S/2015/300، المرفق) الذي يغطي الفترة من ٢١ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. كما أرحب بوجود سفير البوسنة والهرسك في المجلس اليوم.

إن إسبانيا صديقة وشريك للبوسنة والهرسك. ولا تربطنا علاقات قوية على الصعيد السياسي فحسب، بل تمتعنا أيضا بصلة قرابة قوية فيما بين مواطنينا خلال أعوام النزاع الصعبة. وشهدنا تعميقا لتلك العلاقات منذ ذلك الوقت. ولذلك السبب، تتسم هذه الجلسة بأهمية خاصة لإسبانيا، لأنها هذه الفرصة الأولى التي تتاح لنا لمناقشة المسألة منذ أن أصبح بلدنا عضوا في مجلس الأمن.

وأود أن أؤكد مجددا على دعم إسبانيا لأعمال مكتب الممثل السامي. وإلى جانب البلدان والهيئات الدولية في مجلس تنفيذ السلام من أجل اتفاقات دايتون للسلام، يأمل بلدنا أن يشهد تنفيذ جدول أعمال خمسة زائد اثنان، ولذلك نناشد الأطراف الفاعلة المختلفة العمل معا لتحقيق تلك الغاية. وإلى أن يحصل ذلك، ستكون أعمال الممثل السامي ضرورية.

وبعد أشهر قليلة سنحيي الذكرى السنوية العشرين لاتفاقات دايتون للسلام، التي أرست الأساس لتحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ولإحراز التقدم على الصعيدين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في البلد – واستطرادا، في المنطقة بأكملها. وأود أن أؤكد على أهمية ذلك، فضلا عن تكرار مناشدة جميع الأطراف الفاعلة السياسية في البوسنة والهرسك استخدام الاتفاقات لتحقيق المزيد من الاستقرار في البلد وكفالة قدرته الكاملة على مزاولة أعماله والمضي قدما نحو الرخاء الذي نرغب جميعا في تحقيقه.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أكرر دعم إسبانيا لسيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات دايتون. وإلى جانب تعاونها وعلاقاتها البناءة مع جيرانها، وكذلك استيفاء الشروط واحترام التراث الطائفي، تعد تلك المبادئ السبيل الوحيد لإحراز تقدم في عملية الإندماج الأوروبي للبلد.

إن إسبانيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونرحب إلى جانب شركائنا الآخرين في الاتحاد الأوروبي، بالسريان المنتظر لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ويظهر الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بحزم، من خلال هذا الزخم، استعداده لمساعدة البوسنة والهرسك على ضمان مستقبلها الأوروبي.

وفي موازاة ذلك، يشكل الالتزام الكتابي الذي اعتمدته الرئاسة الثلاثية، ووقع عليه في وقت لاحق زعماء الأحزاب السياسية وأقره البرلمان، أساسا رسميا للمستقبل بالنسبة لجميع مؤسسات وممثلي مواطني البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن يواصلوا إحراز تقدم على طريق الإصلاحات، بما في ذلك تلك المتعلقة بخطة النمو والعمالة، وكذلك تلك التي لها طابع دستوري وذات علاقة بعمل مؤسسات الدولة. إننا على الطريق الصحيح، لكن لا يزال أمامنا شوط يتعين أن نقطعه.

إن إسبانيا تنضم مرة أخرى إلى الآخرين في دعوة القادة السياسيين للبوسنة والهرسك إلى مواصلة التقدم المطرد على طول مسار الإصلاح وفقا للالتزامات التي جرى التعهد بها. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية إنشاء آلية فعالة للتنسيق. وكما رأينا اليوم، فإن الظروف تستدعي ذلك، وينبغي الاستفادة منها. ويشكل تشكيل الحكومة على مختلف المستويات مؤخرا، في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، خبرا سارا. يجب علينا الآن الاستفادة من الزخم الحالي للوفاء بالمسؤوليات الشرعية الملقاة على عاتقها في أعقاب الانتخابات.

وأختتم بالقول إن الانتخابات الآن لا تدعو للشرعية فحسب، ولكن قبل كل شيء للصرامة والمسؤولية. وقد أوضح شعب البوسنة والهرسك رغبته في التقدم. وجعل صوته مسموعا. ومن الضروري الآن الإصغاء، والتصرف وفقا لذلك دون تأخير.

السيد ريكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية اليوم. ومن

المناسب أن يتعلق أول بيان ألقيه في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بموضوع البوسنة والهرسك. لقد خدمت خلال مسيرتي الوظيفية السابقة، في الوفد البريطاني في محادثات دايتون للسلام. ورأيت بنفسي كيف عمل المجتمع الدولي، بقيادة ديك هولبروك، على المساعدة على إنهاء سنوات من القتال الوحشي. وشاهدت في وقت لاحق، كسفير لبريطانيا في سراييفو خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، مدى التقدم الذي أحرزته البوسنة بعد الحرب، ورأيت الخطوات الأولى التي اتخذت في اتجاه العضوية المستقبلية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من أن تلك الخطوات قد تعثرت، كانت المملكة المتحدة دائما مؤيدا قويا لاستقرار وازدهار البوسنة والهرسك، على المدى الطويل. ويسرني تأكيد هذا الالتزام بشكل لا لبس فيه في المجلس اليوم.

ولدى القادة السياسيين في البوسنة خلال هذا العام، فرصة يجب عدم إضاعتها، لوقف التراجع، وتسريع المسيرة نحو مستقبل أفضل. ولديهم الفرصة لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي ينتظرها مواطنوهم ويستحقونها. ويجب علينا بذل قصارى جهدنا لتقديم الدعم لهم. وأعتقد أن هناك ثلاثة مجالات يمكننا فيها القيام بذلك.

أولا، دعونا نقدم جميعا دعمنا الكامل لمبادرة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي طرحتها بداية المملكة المتحدة وألمانيا. يمثل الالتزام الكتابي بالإصلاح من جانب قادة البوسنة، بما في ذلك قادة جمهورية صربسكا، علامة على إمكانية نجاح المبادرة. وسيفي الاتحاد الأوروبي بما عليه في هذه الصفقة. وسيدخل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب حيز النفاذ قريبا. وكسفير بريطاني لدى البوسنة والهرسك عندما جرى التوقيع على الاتفاق، قبل سبع سنوات، فإنني مندهش وأشعر بخيبة أمل لعدم دخوله حيز النفاذ بعد.

ويمكن لقادة البوسنة والهرسك الآن تسخير الزخم لتحقيق إصلاح حقيقي. ويجب أن تتطابق أفعالهم مع التزاماتهم المكتوبة. كما يجب أن يشكل تحقيق استقرار وتحفيز اقتصاد البوسنة والهرسك أولوية بالنسبة لهم، لأنه في المتوسط، لا عمل لثلاثة من كل خمسة شباب بوسنيين. والاستياء العام آخذ في الازدياد. ويجب على مختلف مستويات حكومة البوسنة والهرسك الآن تحديد برنامجها الإصلاحي.

وإذا لم يغتنم قادة البوسنة والهرسك هذه الفرصة للإصلاح، فإننا قد نرى تكرار الغضب الذي هز شوارع سراييفو العام الماضي. وأظهر العنف والتحديات التي تواجه القانون والنظام أن التوترات لا تزال كامنة. وكان التوتر شديدا هذا العام أحيانا، وندين الهجوم غير المقبول على مركز الشرطة في زفورنيك الشهر الماضي. وعلى الرغم من أن وتيرة هذه الهجمات قد تكون متدنية، إلا أن آثارها يمكن أن تكون بعيدة المدى.

ثانيا، يجب على المجلس مواصلة دعمه للحفاظ على الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك. وتبين الذكرى السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية والذكرى العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا هذا العام أن كل جيل من البوسنيينوالبوشناق وكروات البوسنة وصرب البوسنة عانى من الصراعات. وإلى غاية أن يسود الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لطمأنة هذا الجيل بأننا نعني ما نقول عندما نقول ”لن يتكرر ذلك أبدا!“

تعتقد المملكة المتحدة أن استمرار وجود قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، مع ولاية تنفيذية، يشكل أفضل وسيلة لتوفير ذلك التأكيد. وندعو إلى الإبقاء على هذه القوة الحيوية الأهمية عند تجديد ولايتها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤيد أيضا استمرار عمل الممثل السامي، وجهوده التي يبذلها لتحقيق الأهداف الخمسة، التي جرى تحديدها حينما كنت سفيرا في سراييفو، ولا تزال لم تتحقق بالكامل.

ويترتب على المجتمع الدولي دور مستمر لردع أولئك الذين يشككون في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها

الإقليمية. يشير إعلان تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، بشأن استقلال جمهورية صربسكا إلى وجود أولئك الذين لا يزالون يفضلون الانقسام. لكن استفتاءهم المقترح يمثل خرقا واضحا لاتفاق دايتون. وليس لدى جمهورية صربسكا الحق في الانفصال. ولن يتم إعادة رسم الحدود. وموقف الاتحاد الأوروبي واضح وبسيط: سيمنح الاتحاد الأوروبي عضويته فقط لدولة بوسنة وهرسك موحدة وفعالة، عندما تستوفي مجمل الشروط.

وأختتم بتناول نقطتي الثالثة. سنحتفل خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية العشرين لإبرام اتفاق دايتون. ولعقدين من الزمن، كان الأمر متروك للقادة السياسيين للبوسنة والهرسك، يدعمهم في ذلك المجتمع الدولي، لتجاوز مصالحهم الضيقة وإيجاد أرضية مشتركة. ولم ينجحوا دائما في ذلك، لكننا سنستمر في دعمهم. لدى قادة البوسنة والهرسك المنتخبين حديثا فرصة خلال هذا العام، ليثبتوا للمجلس أن بوسعهم التصرف على نحو يصب في مصلحتهم الوطنية الجماعية، وإنهاء سنوات من الجمود. ولا يمكننا القيام بذلك بدلا عنهم.

وكما أظهروا في دايتون، منذ ما يقرب من ٢٠ عاما، وبتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب قبل سبع سنوات، فقد أبانوا عن التزامهم بمبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإمكانية توصلهم إلى توافق في الآراء، وأن بوسعهم النجاح وإجراء إصلاح حقيقي، وأنه يمكنهم تنحية خلافاتهم جانبا لتحقيق ما هو أهم، وهوالنمو الاقتصادي والاستقرار والازدهار. وهم مدينون لشعب البوسنة باغتنام هذه الفرصة وتحقيق ذلك.

السيد عميش (الأردن): بداية أشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية.

لقد أحطنا علما بنتائج التقرير السابع والأربعين للممثل السامي عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي أظهر وجود بعض التطورات الإيجابية التي نرحب بها. ولكن، في نفس الوقت، يساورنا القلق حيال استمرار الأعمال التي تخالف العناصر الأساسية لاتفاق دايتون للسلام.

إن اتفاق الأحزاب البوسنية على تشكيل الحكومة الحالية أعاد البوسنة والهرسك إلى مسار عملها الطبيعي. ويرحب الأردن بالإعلان عن هذه الحكومة التي نحثها على مواصلة العمل نحو تحقيق تطلعات مواطنيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويشيد الأردن بالجهود المبذولة في مجالات الإصلاح بشكل عام في البوسنة والهرسك. ولكننا نقر أيضا بضرورة بذل المزيد من الجهود، خاصة في مجالات سيادة القانون ومكافحة الفساد وغيرها من القضايا المفصلية الأخرى. ولكي تستطيع البوسنة والهرسك التغلب على هذه التحديات، فإن على السلطات الحالية وقادة الأحزاب والنخب السياسية، على تبايناتهم، العمل سويا وبقوة للتصدي لهذه التحديات.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البوسنة والهرسك، يتحتم على جميع أصحاب المصلحة التكاثف لإنعاش اقتصادها المنهك. وتقع مسؤولية هذا الأمر بالدرجة الأولى على عاتق البوسنيين أنفسهم، حيث يتحتم عليهم العمل على تهيئة الظروف لإعادة إحياء العجلة الاقتصادية للبلد. ولكن في ذات الوقت، نحث المجتمع الدولي على استمرار دعمه للبوسنة والهرسك لمساندة هذا القطاع الحيوي، وجميع دول الإقليم على تطوير علاقاتها وتمتينها مع البوسنة والهرسك.

وفي ذات السياق، ونحو تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي للبوسنة والهرسك، يرحب الأردن بإقرار البرلمان البوسني خلال شهر شباط/فبراير الماضي الإعلان الصادر عن مجلس الرئاسة حول الالتزام بمواصلة مسير البلد نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أن طموح البوسنيين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وضمن رؤيتهم الأوسع والأشمل، يتطلب من القادة البوسنيين المزيد من الجهود والعمل على اتخاذ قرارات هامة لتجاوز التحديات أمام استكمال متطلبات الانضمام.

لقد أثبتت الصعوبات السياسية التي واجهتها البوسنة والهرسك خلال فترة ما قبل الاتفاق على تشكيل الحكومة الحالية بأنه لا يوجد حل أمام البوسنيين سوى التكاثف سويا للتغلب على المشاكل والصعوبات القائمة في البلد. ومن هذا المنطلق، فإن احترام وحدة وسيادة البوسنة والهرسك ضمن حدودها الدولية المعترف بها من قبل جميع البوسنيين هو أمر جوهري لتقدم البلد وازدهاره. ونحث لكل من يروج لفكرة الانفصال عن البوسنة والهرسك على الامتناع عن هذه الدعوة المخالفة أصلا لنصوص الدستور البوسني وبنود اتفاق دايتون. وندعوهم إلى تسخير طاقاتهم نحو تعزيز الوحدة الوطنية والتعاون الإيجابي بين جميع الفئات في البوسنة والهرسك.

ختاما، نحيي قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات المتواجدة في البوسنة والهرسك على عملها في المساعدة على تحقيق أهداف اتفاق السلام وتعزيز بناء القدرات.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالسيد فالانتين إنزكو، الممثل السامي للأمين العام ونشكره على إحاطته الإعلامية، وعلى عرضه للتقرير عن تنفيذ اتفاق السلام (S/2015/300، المرفق)، وعلى ما يقوم به مكتبه من عمل لكفالة إحراز تقدم مطرد في توطيد دولة البوسنة والهرسك المتعددة القوميات.

بادىء ذي بدء، نود أن نعلن عن تأييد جمهورية أنغولا القوي لوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وفقا لاتفاق دايتون للسلام. وسنركز في بياننا على ثلاث مسائل رئيسية: البيئة السياسية العامة، والتحديات التي يواجهها الاتفاق الإطاري العام للسلام، والأهداف والظروف المتعلقة بإغلاق مكتب الممثل السامي.

فيما يتعلق بالبيئة السياسية، نرحب بالحكومة الجديدة التي شُكِّلت في ٣١ آذار/مارس، أي بعد ستة أشهر على إجراء الانتخابات العامة. وعلى الرغم من اتفاقات الإئتلاف الموقعة على المستويين الاتحادي والولائي، فإن الخلاف على توزيع الحقائب الوزارية أخر تشكيل الحكومة، مما يبرر الرأي الذي أعْرِب عنه في تقرير الممثل السامي بشأن ضرورة تحسين العملية الانتخابية، بما في ذلك عن طريق إصلاح القانون الإنتخابي والمقتضيات الدستورية ذات الصلة. والإعلان المشترك عن الرئاسة الثلاثية، الذي يؤكد الالتزام بالإصلاحات المؤسسية على جميع مستويات الدولة لإعداد البلد للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل تطور سياسي مهم أيضا، شأنه في ذلك شأن بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة إحراز تقدم هادف في تنفيذ خطة الإصلاح المتصلة بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

والمبادرة التي أطلقها وزيرا خارجية ألمانيا والمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤- التي أصبحت الآن مبادرة للاتحاد الأوروبي - تتيح للبوسنة والهرسك فرصة حقيقية لإحراز التقدم صوب الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونتوقع أن يدخل القرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي، مُعتمداً اتفاق الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك، حيز النفاذ فعلا في ١ حزيران/يونيه، وأن يوفر خارطة طريق لاندماجها على نحو كامل في الاتحاد الأوروبي، مما سيكفل مستقبل بلد متحد ينعم بالسيادة، وتعدد الأعراق، والرفاه، والتنمية.

وفيما يتعلق بالتحديات التي والتحديات التي يواجهها الاتفاق الإطاري العام للسلام بعد مضي ٢٠ عاما على توقيع اتفاق دايتون للسلام، فإننا نشعر بالقلق إزاء البيانات التي أدلى بها مسؤولون كبار في جمهورية صربسكا يدعون فيها إلى حل دولة البوسنة والهرسك. وهذه الأعمال تقوض التماسك فيما بين الطوائف المتعددة الأعراق في البلد والمصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، نناشد القادة السياسيين الامتناع عن مثل هذا الخطاب وبذل كل جهد ممكن في سبيل المصالحة الوطنية والاندماج بين

جميع الطوائف المتعددة الأعراق بغية توطيد الإنجازات الإيجابية التي تحققت حتى الآن. ويساورنا بالغ القلق إزاء انضمام الكثير من شباب البوسنة والهرسك إلى الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط. وندعو السلطات إلى اعتماد تدابير وسياسات فعالة للتصدي لهذه الاتجاهات السلبية والخطيرة.

وفيما يتعلق بمسألة الأهداف والظروف المتعلقة بإغلاق مكتب الممثل السامي، فمن المؤسف أن البوسنة والهرسك أحرزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدما محدودا صوب الوفاء بالأهداف المتبقية التي حددها الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام باعتبارها شروطا مسبقة لإغلاق المكتب، مثلما ذُكِّر بذلك في القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤).

وأخيرا، ترحب جمهورية أنغولا ببقاء الحالة الأمنية العامة هادئة ومستقرة في البوسنة والهرسك. وننوه بأنشطة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ”عملية ألثيا“، دعما للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ونثني على ما قام به مكب الممثل السامي من عمل للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة وفقا لولايته، ونحن متفائلون ببناء مستقبل جديد للبوسنة والهرسك، آملين أن يضع القادة الجدد خلافات الماضي جانبا ويركزوا على الحوكمة الجيدة وسيادة القانون والإصلاحات الاقتصادية من أجل مستقبل يتسم بالسلام والرفاه.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

وقد ظلت الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة بشكل عام حتى وقت قريب. وهناك تقدم إيجابي في العملية السياسية وعلى صعيد سيادة القانون. وبالرغم من الفيضانات التي اجتاحت البلاد في أيار/مايو ٢٠١٤. وبفضل جهود الشعب، يتحرك الاقتصاد العام في الاتجاه الصحيح. كما أجريت الانتخابات بنجاح في أواخر العام الماضي، وفي آذار/مارس، تم تشكيل حكومة جديدة دون صعوبات، وتود الصين أن تهنئ البوسنة والهرسك على ذلك.

والصين تحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ونرى أنه من حقها السيادي أن تختار مسارها التنموي الخاص وسياساتها الخارجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم اختيار الحكومة والشعب لمسار التنمية احتراماً تاماً. وفي ظل قيادة الحكومة الجديدة، نأمل أن يتسنى لجميع الطوائف أن تعيش في سلام وأن تعمل معاً من أجل تنميتها المشتركة والبناء على إنجازاتها الهامة التي تحققت على صعيد إعادة البناء الوطني. ونأمل أيضا أن يستمر التنفيذ الشامل لاتفاق دايتون للسلام وأن يتحقق مزيد من التقدم في كل مجالات إعادة الإعمار.

إن البوسنة والهرسك بلد مهم في منطقة البلقان، وتحقيقها للسلام والاستقرار والتنمية أمر يحقق المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة. وفي الوقت الحالي، لا تزال التعقيدات والصعوبات تواجه تنميتها الاقتصادية وإعادة البناء الوطني، وتحتاج البلاد إلى استمرار دعم المجتمع الدولي ومساعدته لكي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والسلام والاستقرار الدائمين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجاً متوازناً وحصيفاً إزاء قضايا البوسنة والهرسك، مع الاحترام الكامل لملكية شعبها واستقلاله، وذلك بهدف تعزيز الوحدة وتحقيق التنمية المنسجمة التي يمكن أن تعود بالفائدة على جميع طوائفها. والصين تدعم الممثل السامي إنزكو في جهوده من أجل إنجاز المهام المكلف بها على نحو يمكنه من القيام بدور بناء في دفع العملية السياسية في البلاد قدماً. ونحن مستعدون للانضمام إلى المجتمع الدولي في جهد متواصل للإسهام في إحلال السلم والاستقرار الدائمين وتحقيق التنمية في البوسنة والهرسك.

السيد مانغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية عن الفترة من ٢١ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٢١ تيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/300، المرفق)، وقد سيطرت على تلك الفترة ثلاثة تطورات سياسية رئيسية، تمثلت في عملية تشكيل الحكومة عقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والجهود المبذولة لبدء اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي، والإجراءات والبيانات التي تتعارض مع المبادئ الأساسية لاتفاق دايتون للسلام.

وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الممثل السامي لضمان الالتزام بالجوانب المدنية من اتفاق دايتون والنهوض بمناحي التقدم التي تحققت مؤخراً، ومواصلة تنفيذ المكاسب التي تحققت في تطبيق الاتفاق. ونرحب أيضاً بالإعلان في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن النتائج الرسمية لانتخابات دولة البوسنة والهرسك والكيانين والكانتونات العشرة في الاتحاد. ونثني كذلك على التقدم المحرز فيما يتعلق بالشواغل بشأن قانون الحظر المؤقت للتصرف في أملاك الدولة، الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٥، في حين أننا نأسف للطعون التي أثارتها الأطراف المختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن الاتفاق الإطاري العام للسلام، والتي تنطوي على تقويض لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. ولقد فوجئنا بإعلان عضو في مجلس الشعب في البوسنة والهرسك، الذي تناقلته وسائط الإعلام في ٩ نيسان/أبريل، عن عزم حزبه على اتخاذ قرار بشأن جمهورية صربسكا حرة ومستقلة، الأمر الذي ندينه، لأنه يقوض تماسك البلاد.

ونحن نرحب بانتخاب مجلس الرئاسة المشترك الجديد، الذي يضم ثلاثة أعضاء، صربي وكرواتي وبوسني، وجرى تنصيبه في تشرين الثاني/نوفمبر بروح بناءة. ونثني أيضاً على تأييد الجمعية البرلمانية في ٢٣ شباط/فبراير للالتزام بالإصلاحات قبل دخول البلاد في عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحث كل السلطات في البوسنة والهرسك على التعاون بالكامل مع الممثل السامي والمنظمات الدولية ذات الصلة، عملاً بالمادة ٩ من الاتفاق الإطاري العام، والسماح للممثل السامي بالحصول على المعلومات والوثائق الرسمية التي يحتاج إليها للاضطلاع بولايته. ويقلقنا موقف السلطات على مستويات مختلفة التي تواصل رفض تنفيذ العديد من قرارات المحكمة الدستورية فضلاً عن عدم إحراز أي تقدم في تعزيز سيادة القانون في البلاد.

وفيما يتعلق بمرتكبي جرائم الحرب، نحيط علماً بعدم مثابرة السلطات الاتحادية على ملاحقتهم قضائياً. والضغوط السياسية التي تمارس على الشرطة هي أيضاً عقبة كبيرة تعوق قدرتها على العمل بشكل سليم. وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين والنازحين، فإننا نرى أنها جزء أساسي من الاتفاق الإطاري العام للسلام، وأنها تتطلب من سلطات الدولة وهيئاتها التأسيسية أن تكفل تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى عودتهم وإعادة إدماجهم بشكل متناغم ودون تمييز. وينبغي أن نحيط علماً أيضا بأن الإصلاحات الرامية إلى كفالة استقلال وسائط الإعلام العامة قد تعثرت، وذلك نتيجة للخلاف بين الإذاعات العامة الثلاث في البوسنة والهرسك، وبالتالي فشلها في إنشاء كيان وطني للتلفزيون والإذاعة العامة على النحو المطلوب بموجب تشريعات الدولة.

وإننا نثني عن جدارة بالبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي لا تزال تؤدي دوراً مهماً في دعم جهود الدولة للحفاظ على الظروف المفضية إلى السلامة والأمن. كما نؤكد مجدداً على التزامنا بسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها، وندعم مكتب الممثل السامي في جهوده من أجل تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق المكتب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ليتوانيا.

يسرني أن أرحب بالممثل السامي فالنتين إنزكو في المجلس مرة أخرى، وأشكره على تقريره (S/2015/300،

المرفق)، وإحاطته الإعلامية وكل العمل الذي يضطلع به على أرض الواقع.

وليتوانيا تؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

هذا هو العام العشرين منذ انتهاء حرب استمرت ثلاث سنوات ونصف السنة، ومأساة إنسانية فادحة. كما أنه يصادف الذكرى السنوية العشرين لمذبحة سريبرينيتشا، التي وصفت بأنها مشاهد حقيقية من الجحيم، سطرت في أحلك صفحات التاريخ البشري. والتقدم المحرز منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام كان مشهوداً. ويمثل العقدان الماضيان دليلاً على التزام المجتمع الدولي ببناء منطقة أكثر أمناً واستقراراً. والمشاركة المستمرة للاتحاد الأوروبي وفرت إطاراً أساسياً وحافزاً للتغيير. وهناك تحديات تنتظرنا، ولكن قدراً كبيراً من التقدم قد تحقق في المنطقة، والبوسنة والهرسك ليست استثناء. وقد اتخذت خطوات هامة في تحقيق رؤية دولة مزدهرة وموحدة ومتعددة الأعراق. والتزامنا بسلامة البوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة وموحدة لا يزال قوياً.

والتطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك دليل واضح على اختيار شعبها لأوروبا وعلى العزم الراسخ للبلد على المضي قدماً على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. والنهج المتجدد للاتحاد الأوروبي قد ولد زخماً. وبالتعهد الخطي بإجراء مزيد من الإصلاحات الذي وقعه زعماء الأحزاب السياسية وأقرته الجمعية البرلمانية، تكون سلطات البوسنة والهرسك قد اتخذت قراراً مشهوداً. لقد كانت لحظة حاسمة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك وخطوة قوية نحو تحقيق المنظور الأوروبي لذلك البلد، الأمر الذي يسمح ببدء سريان اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب اعتباراً من الشهر القادم. ويتعين اتخاذ خطوات إضافية لمواصلة برنامج الإصلاح الذي يدعم التغيير الاقتصادي والاجتماعي الضروري، بما في ذلك التدابير الواردة في مبادرة الميثاق من أجل النمو، فضلاً عن الحوار الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك.

وفي حين شهدنا صمود الاقتصاد في سياق الفيضانات التي اجتاحت البوسنة والهرسك وغيرها من بلدان المنطقة في الربيع الماضي، فإن معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية تتطلب اهتماماً عاجلاً، كما يشير تقرير الممثل السامي. وارتفاع معدل البطالة، خاصة بين الشباب، أمر يدعو للقلق.

وينبغي أن يُترجم الإصلاح المستمر إلى فرص حقيقية لصالح جميع المواطنين، بما في ذلك الشباب والعاطلين عن العمل. ونشعر بالارتياح لاعتزام القادة المنتخبين حديثا التركيز على جهودهم الإصلاحية.

وندعو السلطات إلى الاستفادة من الفرص التي يتيحها النهج الجديد للاتحاد الأوروبي. ويتطلب تحقيق تلك الفرص بصورة كاملة تحلي النخب السياسية بقوة العزم ووحدة الإرادة. ويهدد الخطاب ذو النزعة القومية المتشددة الانقسامية الانفصالية الأسس التي تقوم عليها الدولة نفسها، ويسفر عن نتائج عكسية، وبالتالي ينبغي إغفاله. وكما ذُكر في وقت سابق، فإن ليتوانيا تؤيد بقوة استقلال البوسنة والهرسك ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويتطلب تحقيق مزيد من المصالحة وتعزيز سيادة القانون وزيادة القدرات الإدارية على جميع المستويات التغلب على الخلافات السياسية وتحقيق الوحدة اللازمة لبلوغ هدفنا المشترك. ومن الضروري بناء علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي نظرا لأهميتهما البالغة في كفالة تحقيق الأمن والرخاء في منطقة غرب البلقان. وبالمثل، فإن بذل الجهود المشتركة لتحقيق الترابط وتحسين العلاقات وغير ذلك من المجالات، يعتبر من عوامل التوحيد الهامة. ونهيب بالسلطات المنتخبة حديثا أن تواصل تعزيز التعاون الإقليمي وتمتين العلاقات مع البلدان المجاورة.

وتسهم مبادرات التعاون الإقليمي أيضا في التصدي للتهديدات الأمنية. وفي حين أن الحالة الأمنية في البوسنة

والهرسك ما تزال مستقرة، فإن الحادث الأخير الذي وقع في مدينة زفورنيك – حيث تعرّض مركز شرطة للهجوم وقُتل أحد أفراد الشرطة – يؤكد الحاجة إلى زيادة الجهود التي تبذلها السلطات بهدف كفالة النظام العام وتوفير السلامة والأمن. وستواصل ليتوانيا والاتحاد الأوروبي – بصفتها أحد الأعضاء فيه – دعم جهود البوسنة والهرسك الرامية إلى الحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن في إطار ولاية الأمم المتحدة، عبر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي .

وختاما، نحث قيادة البوسنة والهرسك على إبداء إرادة سياسية استراتيجية وعزما واضحين، فضلا عن الاستفادة من الزخم الحالي بما يمكّن جميع المواطنين في البلد من الاستفادة من إحراز التقدم الملموس في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا أمر أساسي لتحقيق رؤية بناء بلد قوي تسوده الوحدة والرخاء ويتسم بالتنوع.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو على عرضه التقرير السابع والأربعين (S/2015/300، المرفق) بشأن الحالة في بلدي. ونعرب عن تقديرنا للأنشطة التي اضطلع بها في سياق الدور المنوط به بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

لقد حدثت تطورات سياسية إيجابية منذ صدور التقرير الأخير للممثل السامي (S/2014/314، المرفق). فقد انتهت فترة ستة أشهر من المفاوضات المكثفة والمؤلمة أحيانا عقب الانتخابات في بلدي. وتم تشكيل جميع المؤسسات الحكومية في البوسنة والهرسك، وباتت على استعداد للتصدي للعديد من المسائل الهامة لحاضر البلد ومستقبله على حد سواء. وقبل كل شيء، لم يعد ممكنا إرجاء اتخاذ تدابير الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى تحقيق حياة أفضل وأكثر رخاء في البوسنة والهرسك.

وبعد مضي سبع سنوات حظي منظور الاتحاد الأوروبي الفعال بأولوية قصوى في خطة العمل السياسي في البوسنة والهرسك مرة أخرى. وشدد الإعلان المشترك بشأن الالتزام، الذي اعتمدته الرئاسة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ووقّع عليه قادة الـ ١٤ طرفا الممثلين في البرلمان وحظي بالتأييد التام من قبل الجمعية البرلمانية في ٢٣ شباط/فبراير – مجددا على عضوية الاتحاد الأوروبي بوصفها هدفا استراتيجيا بالنسبة للبوسنة والهرسك.

وعقب ذلك الإعلان، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢١ نيسان/أبريل قرارا أُبرم بموجبه اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك. ومن المتوقع أن يبدأ نفاذ الاتفاق في ١ حزيران/يونيه. ولاحظ مجلس الاتحاد الأوروبي في هذا القرار التاريخي ما يلي:

> ”مراعاةً للالتزامات التي تعهدت بها البوسنة والهرسك، ووفقا للاستنتاجات التي توصلنا إليها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، يلاحظ المجلس أن الظروف اللازمة الواردة في تلك الالتزامات قد استوفيت، ويوافق على الشروع في إبرام وبدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك“.

ونحن على اقتناع تام بأن هذا النهج الجديد والمعدّل الذي يتّبعه الاتحاد الأوروبي إزاء البوسنة والهرسك يتيح فرصة فريدة لتجاوز فترة من الركود والجمود، وبذلك يؤكد لشعب البوسنة والهرسك أن قادتهم قد وعوا رسالته ودعوته إلى إحداث التغيير المنشود.

ويجب علينا أن ندرك،بطبيعة الحال، أن المهمة التي تنتظرنا هائلة، وأن عددا من المجالات الهامة ما تزال تقتضي إعادة

الهيكلة والتكيف على نحو جدي مع معايير الاتحاد الأوروبي. وما تزال المؤسسات المعنية في البوسنة والهرسك تواصل وضع قائمة الأولويات للفترة المقبلة. وإلى جانب إجراء الإصلاحات الداخلية، ما تزال البوسنة والهرسك تركز بشدة على تعزيز التعاون داخل المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية. وكما ثبت مرارا وتكرارا، فإن جاذبية التكامل في الاتحاد الأوروبي تكتسي أهمية بالغة في توفير حافز إيجابي لكي يحرز بلدي تقدما في تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية، وغيرها من الإصلاحات اللازمة لتخطي العقبات المتبقية على الطريق المؤدي إلى التكامل الأوروبي.

وندرك أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا تقتضي اتخاذ تدابير الإصلاح على وجه الاستعجال. وكما أشار العديد من المتكلمين اليوم، فإن عمالة الشباب وإيجاد فرص عمل جديدة ضروريان للغاية للإبقاء على الفنيين الشباب في البوسنة والهرسك، وهي إحدى المهام الأكثر إلحاحا التي ينبغي أن تتصدى لها السلطات المعيّنة حديثا على جميع المستويات. ويوفر الميثاق من أجل النمو وإيجاد الوظائف في البوسنة والهرسك مجموعة شاملة من التدابير التي يتعين اتخاذها في ذلك الصدد.

لقد شهدنا مؤخرا حيوية جديدة في التعاون الإقليمي في منطقة غرب البلقان، وهو مؤشر واضح على تحسّن العلاقات فيما بين البلدان، فضلا عن إدراك أن العديد من المسائل تمثّل اهتماما مشتركا في الوقت ذاته، وأنه لا يمكن التصدي لها بطريقة ناجحة إلا بمشاركة جميع البلدان المعنية. وتتعلق تلك المسائل بوجه خاص بمشاريع البنية التحتية الكبرى في قطاعات الاتصالات والنقل والطاقة. وقد تم التأكيد على مسار العمل هذا فضلا عن تحسينه في الاجتماع الذي عقده ستة من الوزراء من منطقة غرب البلقان في بروكسل في ٢١ نيسان/أبريل. ويكتسي الدعم المالي المعلن من قبل الاتحاد الأوروبي أهمية حاسمة في هذا المجال.

والآن فقد أصبحت مشاركتنا الفعالة في أنشطة العديد من المنظمات الإقليمية، علاوة على الأمم المتحدة معروفة جيدا. ولكي نضرب مثالا واحدا فقط على ذلك، فنحن جزء من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وسنتولى أيضا رئاسة اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في ١٩ أيار/مايو لمدة ستة أشهر. وفي ذلك الصدد، سيكون اجتماع اللجنة الدائمة التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، المتوقع عقده في سراييفو في أيار/مايو أول حدث سياسي ننظمه خلال فترة رئاستنا الممتدة لستة أشهر. ونرى في ذلك فرصة فريدة لكي نثبت أن لدى البوسنة والهرسك جميع القدرات اللازمة لتولي رئاسة المجلس الأوروبي وبلدانه الـ ٤٧ الأعضاء.

وإن في الهجوم الذي شن على مركز للشرطة في زفورنيك في ٢٧ نيسان/أبريل، تذكيرا لنا بأن تهديد الإرهاب والتطرف العنيف يشكّل مصدر قلق كبير بالنسبة لمنطقتنا مثلما هو لبقية أنحاء العالم الأخرى. وبالرغم من أننا نؤمن بأن ذلك الهجوم قد كان حدثا منعزلا، فلا ريب أنه يستدعي التحلي بقدر أكبر من اليقظة وتحسين التنسيق بين وكالات إنفاذ القانون والأمن، علاوة على التعاون الإقليمي والدولي على مكافحة الإرهاب.

لا يزال بلدي ملتزما التزاما كاملا، وسيواصل المشاركة بنشاط في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، لأننا نعتقد أنه لا يمكن هزيمة الإرهاب إلا من خلال العمل المنسق للمجتمع الدولي على أساس نهج شامل ومستدام يشمل مشاركة وتعاون جميع الدول على نحو فعال.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن اقتناعنا بأن الكأس نصف ملآن. وبعبارة أخرى، أشعر بالتفاؤل أن التآزر القائم اليوم بين الجهات الفاعلة السياسية الداخلية في البلد والمجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي، من شأنه أن يسفر عن نتائج ملموسة وإيجابية. وعلى الرغم من أن الأمر استغرق وقتا طويلا، لدينا الآن عملية سياسية قائمة على حوار من شأنه أن

يفي بالوعود المقدمة إلى مواطني البوسنة والهرسك، البلد ذو المناظر الطبيعية الخلابة والتنوع الثقافي الثري، كما أشار عن حق السيد إنزكو في ملاحظاته الافتتاحية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بصديقي العزيز الممثل السامي فالنتين إنزكو في مجلس الأمن، وأود أن أؤكد له دعمنا المستمر. وأشكر أيضا الممثلة الدائمة للبوسنة والهرسك على البيان الذي أدلت به.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب التطورات في البوسنة والهرسك. تحقيق كل من الاستقرار والتقدم في البلد مهم جدا بالنسبة لنا. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والبوسنة والهرسك سيدخل حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه، في أعقاب اعتماد الالتزام الكتابي في سراييفو، والذي يحدد إطارا طموحا لخطة إصلاحات شاملة. نحن نولي أهمية استراتيجية للالتزام الكتابي بإجراء إصلاحات وإحراز تقدم صوب عضوية الاتحاد الأوروبي، الذي اعتمدته رئاسة البوسنة والهرسك، ووقعه زعماء الأحزاب السياسية في البلد وأقرته الجمعية البرلمانية. هذه التطورات الإيجابية علامات حاسمة الأهمية على الشراكة القوية للبوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي ودليل على التزام البلد بالمضي على مسار عضوية الاتحاد الأوروبي في سياق النهج الجديد للاتحاد الأوروبي الذي حدده مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

بعد الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، انتهت الآن عملية تشكيل برلمانات وحكومات الدولة والكيانين. ويشارك الآن ممثلو الحكومات على مستوى الدولة والكيانين مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، بهدف وضع وتنفيذ خطة الإصلاح الأولية. ينبغي أن تتماشى خطة الإصلاح هذه مع تشريعات الاتحاد الأوروبي وسوف يلزم أن تركز على معايير كوبنهاغن: الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك سيادة القانون والحكم الرشيد، والمسائل التشغيلية المتفق عليها، بما في ذلك آلية تنسيق الاتحاد الأوروبي وينبغي أن تشمل أيضا اتفاق فرص العمل ومبادرة النمو، اللتين أبلغ بهما المجلس في أيار/مايو ٢٠١٤ (انظر S/PV.7176).

إن بذل الجهود الشاملة صوب تنفيذ الإصلاحات من جانب قيادة البوسنة والهرسك سيعود بالنفع على جميع مواطني البلد، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني. ومن شأن إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الإصلاحات تعزيز الاستقرار وبناء أسس قوية للتنمية والازدهار في المستقبل. وسيكون له أيضا دور في إحراز مزيد من التقدم على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

ورغم العلامات الإيجابية آنفة الذكر، لا يزال أمامنا طريق طويل نقطعه في البوسنة والهرسك قبل أن نستطيع أن نعلن تحقيق النجاح الكامل. لا تزال هناك انقسامات عميقة والمصالحة بطيئة. ويمكن بسهولة استغلال التحديات الاجتماعية الاقتصادية لأغراض سياسية. كانت هناك محاولات للقيام بذلك. ولا يزال الخطاب الانقسامي والانفصالي مصدر قلق شديد ويعطل بدرجة كبيرة الإصلاحات التي يتعين على البوسنة والهرسك تنفيذها. يدلى بالبيانات وتتخذ المبادرات لأغراض سياسية قصيرة الأجل. وتطرح على الجمهور رؤى سياسية مضللة وضارة، غالبا ما تهدف إلى توطيد السلطة

وصرف الانتباه عن التحديات الاجتماعية الاقتصادية بالغة الشدة وعن المسؤولية السياسية للدولة عن الاقتصاد. يقوض هذا السلوك الثقة في القيادة السياسية المحلية ويشكك في نواياها والتزامها بنجاح عملية الإصلاح في البلد.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، يشارك الوجود المعزز للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك على نحو كامل في دعم البلد، بما في ذلك في جميع المسائل ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي. لقد وصل للتو إلى هناك الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الذي عين مؤخرا، وهو أيضا رئيس وفدنا إلى سراييفو، لارس غونار فيغمارك، وسوف يواصل، شأنه شأن سلفه، تقديم التوجيه السياسي بشأن المسائل العسكرية ذات البعد السياسي المحلي إلى قائد قوة الاتحاد الأوروبي.

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا مؤازرة تقدم البوسنة والهرسك في مجال الأمن. ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة ومستقرة، غير أن الاستقرار لم يترسخ بعد. إن الحادثة المأساوية الأخيرة في زفورنيك، حيث هاجم شخص مركز شرطة وقتل رجل شرطة، مؤشر على المخاطر المستمرة في مجال النظام العام والأمن وتذكرة بضرورة مواصلة الجهود في هذين المجالين. وبالإضافة إلى ذلك، على سلطات البوسنة والهرسك معالجة الأسباب الجذرية للصعوبات الاجتماعية الاقتصادية وزيادة تحسين قدرة أجهزة إنفاذ القانون.

وفيما يتعلق بما سلف، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة تركيز عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي على بناء القدرات والتدريب مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدرة تمكنها من المساهمة في قدرة السلطات على الردع، عند الاقتضاء. إن عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي مستعدة أيضا للاضطلاع بدور عسكري تنفيذي لدعم جهود البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن في إطار ولاية تابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق مجمل استراتيجية الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك، نتطلع إلى مواصلة المناقشات مع المجتمع الدولي في المحفل المناسب بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي وندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى استيفاء الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك كبلد ذي سيادة وموحد، فضلا عن إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم والمساعدة اللازمين من أجل تعزيز عملية تحقيق الاستقرار والإصلاحات والتنمية في البلد وإندماجه الأوروبي.

إن طاقة وروحا جديدتين جليتان. يجب الحفاظ عليهما وزيادة تعزيزهما للتغلب على الانقسامات العميقة والتحديات المتبقية، بما في ذلك الحاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة على كفاءة وأداء مؤسسات البلد بشكل عام، من أجل كفالة استدامة واستمرارية الإصلاحات الديمقراطية الجارية منذ عام ١٩٩٥، وتطوير القدرات اللازمة في سياق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بالتنسيق على مختلف مستويات الحكومة.

ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو مجلس الأمن إلى حث قيادة البوسنة والهرسك على الاستجابة لمطالب المواطنين والحفاظ على الزخم الإيجابي عن طريق الوفاء بالتزاماتها بالإصلاحات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وتجاوز الانقسامات السياسية المستمرة والمضي بالبلد أخيرا وبشكل حاسم قدما بشأن خطة الإصلاحات صوب تحقيق الاستقرار والرخاء لجميع المواطنين فيما يتقدم على الطريق نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

يستحق شعب البوسنة والهرسك تحقيق التقدم والرخاء والفرص من أجل مستقبل أفضل. والاتحاد الأوروبي مستعد

لتقديم المساعدة والعون إلى ذلك البلد لتحقيق هذه الرؤية ويشجع جميع أصحاب المصلحة في البلد والمنطقة على تقديم إسهاماتهم في هذا الدعم. إن تحقيق البوسنة والهرسك لتقدم ملموس على طريق الإصلاح الشامل في مصلحة البلد والمنطقة والاتحاد الأوروبي نفسه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو والإعراب عن تقديرنا لإحاطته الإعلامية والتقرير (S/2015/300، المرفق)، فضلاً عن الجهود الشخصية التي بذلها دون كلل في تنفيذ ولايته.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأودّ إضافة بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

بالنسبة لكرواتيا، ليست البوسنة والهرسك أحد البلدان المجاورة التي نشترك معها بحدود طولها ١ ٠٠٠ كيلومتر فحسب؛ بل إنها بلد تربطنا به علاقات شراكة ودية ونعتبره حليفنا. واختيار الرئيسة الكرواتية، السيدة كوليندا غرابار – كيتاروفيتش، سراييفو عاصمة البوسنة لأول زيارة خارجية ثنائية تقوم بها منذ توليها منصبها في شباط/فبراير من هذا العام، يؤكّد بوضوح الأهمية التي توليها كرواتيا لعلاقاتها مع البوسنة والهرسك.

وتدعم كرواتيا بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. واستقرارها وازدهارها في غاية الأهمية بالنسبة لنا. وسنواصل الدعوة المجتمع الدولي إلى إيلاء الاهتمام بصورة متواصلة بالبوسنة والهرسك، بهدف تحقيق تقدم ملموس في عملية البلد للتكامل الأوروبي.

إن ضمان المساواة الحقيقية بين الشعوب التأسيسية الثلاثة أمر هام وعنصر ضروري في النهوض باستقرار البوسنة والهرسك وأداء دورها. وبعد ستة أشهر من الانتخابات، أنشئت في نهاية المطاف جميع السلطات في البوسنة والهرسك. ونلاحظ مع الارتياح أن الكروات – أصغر الشعوب التأسيسية الثلاثة في البلد من حيث العدد – صار لديهم أخيراً عضو شرعي في الرئاسة وهم ممثلون على جميع مستويات الحكومة بطريقة منصفة ومشروعة.

وآخر ما تحتاج إليه البوسنة والهرسك هو التصريحات الانفصالية والمؤججة للمشاعر. ولهذا السبب، ندين البيانات والإجراءات الأخيرة من قبل جمهورية صربسكا، مثل اعتماد الإعلان بشأن حرية واستقلال جمهورية صربسكا، فضلاً عن التفسير المثير للجدل لما حدث في سريبرينيتشا قبل ٢٠ سنة. فهذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق. وفي المقابل، يمكن لزيارة السيد ميلوراد دوديك إلى سريبرينيتشا في نيسان/أبريل أن تكون بُشرى مشجّعة لعملية المصالحة التي تشتد الحاجة إليها.

وستكون الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا في تموز/يوليه القادم فرصة أخرى بالنسبة لنا جميعاً لإحياء ذكرى أسوأ الفظائع في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فما حدث في سريبرينيتشا يشكل إبادة جماعية، كما حددتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والمحاولات الرامية إلى إنكارها غير مقبولة.

ونحن نعتقد بقوة أن عملية التكامل الأوروبي المطردة والطموحة هي أكثر الطرق البناءة فعالية للتوصل إلى التوحيد الداخلي للبوسنة والهرسك. وتؤيد كرواتيا بقوة نهج الاتحاد الأوروبي الجديد تجاه البوسنة والهرسك. فقد وضع البلد مرة أخرى على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي وأتاح له فرصة حقيقية لتحقيق التقدم من خلال إصلاحات شاملة وعملية. ونحن نؤيد تماماً مشاركة رئاسة البوسنة والهرسك في هذه المبادرة الجديدة للاتحاد الأوروبي على أمل أن تواصل إطلاق ما تمس إليه الحاجة من إصلاحات سياسية واقتصادية. وستتطلب هذه الإصلاحات

توافق آراء جميع الأحزاب السياسية من أجل تحقيق النجاح، إلى جانب تحسين القدرات الإدارية والكثير من العمل الشاق.

قامت وزيرة الخارجية الكرواتية، السيدة فيسنا بوسيتش، بزيارة سراييفو في الشهر الماضي ونظّمت بعد ذلك إفطار عمل وزاري على هامش مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ٢٠ نيسان/أبريل في لكسمبرغ. وكانت فرصة طيبة لتبادل الآراء بشأن التحضير لجدول أعمال الإصلاح الأولي والتأكيد مرة أخرى على منظور الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

وترحب كرواتيا ببدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك في ١ حزيران/يونيه. وهذه هي العلاقة التعاقدية الأولى لها مع الاتحاد الأوروبي، والتي تقدّم مخططاً نموذجياً للإصلاحات البعيدة الأثر السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفيما يخص تقرّب البوسنة والهرسك من منظمة حلف شمال الأطلسي، نحث القادة السياسيين المنتخبين حديثاً على تكثيف الجهود بشأن تنفيذ اتفاق الأطراف الستة السياسي بشأن مسألة الممتلكات العسكرية والعمل على نحو بنّاء لتنفيذ الاتفاق من أجل البدء في أول دورة لخطة العمل المتعلقة بالعضوية في أقرب وقت ممكن.

وندين الهجمة الإرهابية الأخيرة على مركز الشرطة في زفورنيك ونعرب عن تعازينا إلى أسرة الشرطي الذي قتل في الهجوم. ونتوقع من السلطات المختصة والمؤسسات في البوسنة والهرسك على جميع المستويات التعاون الوثيق للحيلولة دون وقوع هذه الحوادث في المستقبل. ومع وضع هذا في الاعتبار، لا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك المتمتعة بولاية تنفيذية ذات أهمية حيوية.

ونأسف أن البروتوكول الإضافي لاتفاق الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك لم يُنجز بعد. ولقد طال انتظاره. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن تعود البوسنة والهرسك إلى المشاركة في المناقشات البناءة مع الاتحاد الأوروبي بهدف الموافقة على التكييف التقني للاتفاق على سبيل الاستعجال. ونتوقع أيضاً أن تصحح البوسنة والهرسك سلوكها الحاليو بشأن بعض المسائل المتصلة بمراقبة الجمارك في أجزاء من حدودها مع كرواتيا.

وفي الختام، أود أن أكرر ملاحظاتي الافتتاحية من خلال التأكيد على أن كرواتيا تؤيد تماماً البوسنة والهرسك وتمدّ إليها يد الصداقة والشراكة الحقيقية. تستحق البوسنة والهرسك مستقبلاً آمناً ومزدهراً ولن تدخر كرواتيا جهداً في تقديم المساعدة على طول طريق هذا التحدي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على تقريره (S/2015/300، المرفق) والبيان الذي أدلى به اليوم. إن صربيا، املة صفها الجارة المجاورة، لديها مصلحة حيوية في استقرار البوسنة والهرسك وازدهارها. وفي هذا السياق، نحن ملتزمون التزاماً صارماً بسيادة البلد وسلامته الإقليمية على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون.

فالبوسنة والهرسك من الشركاء الرئيسيين لصربيا في المنطقة وبلدي مصممة على مواصلة تعزيز علاقات حسن الجوار مع جميع الهياكل السياسية وفي جميع المجالات وعلى جميع مستويات الحكومة في البوسنة والهرسك. وترحب صربيا بالحكومة الجديدة في البوسنة والهرسك وتؤيدها بالكامل في طريقها إلى التكامل الأوروبي، فضلاً عن الإصلاحات التي تعتزم اعتمادها.

ويعرب بلدي عن القلق البالغ إزاء قتل شرطي وجرح اثنين آخرين من وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا في زفورنيك في ٢٧ نيسان/أبريل. ونحن ندين هذه الأعمال الإرهابية بأشد العبارات، ونتوقع ملاحقة الجناة قضائياً إلى أقصى حد يسمح به القانون.

إن الإرهاب والتطرف بشكل عام، ومغادرة الرجال والنساء من هذا الجزء من العالم للقتال في حروب خارجية على وجه الخصوص، لا يسهم في السلام والرخاء في حياة مواطنينا. وكل من صربيا والبوسنة والهرسك عضو في التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب وقد عدلتا القوانين الوطنية لتجريم المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلى الرغم من أن العديد من المقاتلين يقاتلون بعيداً عن الوطن، إلا أن الهجوم الإرهابي مؤخراً هو دليل صارخ ومحزن على أن بلدينا لن يكونا في مأمن من هذه الممارسات البشعة، لأن الإرهاب لا يعرف الحدود الوطنية ولن يحترمها. يجب التصدي لهذا البلاء الحديث، وصربيا على استعداد للتعاون مع البوسنة والهرسك في مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة في جميع أشكالها إيماناً بأن التعاون الإقليمي هو الدعامة الأساسية للاستقرار والازدهار في المنطقة برمتها.

وتحافظ صربيا والبوسنة والهرسك على درجة عالية جداً من الحوار السياسي. وهذا ما يتجلى، ضمن أمور أخرى، في الزيارة التي قام بها رئيس وزراء صربيا ألكسندر فوتشيتش إلى سراييفو في العام الماضي، وهي أول زيارة دولية له بعد تولي منصبه. وسوف يزور سراييفو مرة أخرى يوم غد. وفي نيسان/أبريل الماضي، اجتمع وزير خارجية صربيا إيفيكا داتشتش بوزير خارجية البوسنة والهرسك إيغور كريناداك في بلغراد، في حين سافر وزير الخارجية داتشتش إلى سراييفو في ٢٩ نيسان/أبريل بصفته رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، تم إطلاق مبادرة لعقد الدورة المشتركة بين حكومة جمهورية صربيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك.

وتتفق صربيا والبوسنة والهرسك على أن التعاون الاقتصادي، ولا سيما في مجال النقل، والبنية التحتية، والطاقة، أمر بالغ الأهمية لتعزيز حسن العلاقات الثنائية والإقليمية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق الإنعاش الجاري في البلدين في أعقاب الفيضانات الهائلة التي حدثت في العام الماضي، ويجعل لزاما عليهما توجيه الاهتمام لإعادة بناء الهياكل الأساسية، التي لا يمكن بدونها أن ينجح أي تعاون بين البلدين، والتي – بنفس القدر من الأهمية – تربط الناس العاديين خلال ممارسة حياتهم اليومية.

وصربيا من المؤيدين بقوة لانضمام البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي، وهي ترحب بإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وهو خبر سار ليس بالنسبة للبوسنة والهرسك فحسب، وإنما للمنطقة برمتها. ونرى أن الانضمام للاتحاد الأوروبي هو أجدى السبل لإحراز تقدم شامل وتحقيق التنمية الاقتصادية لجميع البلدان في المنطقة. ولذلك، فإننا مستعدون لتعزيز التعاون في ذلك المجال، وتبادل التجارب، وتنسيق أنشطتنا. وفي هذا السياق، فإن أعمال اللجنة من أجل تنفيذ خطة عمل الاتفاق الثنائي بشأن التعاون في مجال الانضمام للاتحاد الأوروبي تكتسي أهمية خاصة. كما أننا ملتزمون بمواصلة التعاون مع البوسنة والهرسك في إطار برنامج التعاون عبر الحدود الوارد في صك المساعدة السابقة للانضمام.

وقد تولى بلدي في بداية هذا العام رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وستتولى البوسنة والهرسك رئاسة مجلس أوروبا قريبا، الأمر الذي سيوفر إمكانيات مختلفة للشروع في مجموعة كاملة من المشاريع والأنشطة المشتركة التي تسهم في تحقيق التنمية والاستقرار والتعاون في المنطقة. وبالإضافة إلى مكافحة الإرهاب – الأمر الذي يشغل بالنا جميعا في الوقت الحالي – فإننا عازمون، في هذا السياق، على إدراج مسألة الشباب في جدول أعمالنا. فالشباب في بلداننا هم أعظم ما لدينا من أصول على المدى الطويل، وأهم لبنة في سعينا إلى تعزيز الديمقراطية والتسامح، وتحقيق الاستقرار والازدهار الذين تمس الحاجة إليهما.

وتتعاون صربيا مع البوسنة والهرسك على أساس الشراكة، مع توافر فهم واحترام للمصالح المتبادلة والاختلافات. وفيما

يتعلق بجهودنا الرامية إلى تعزيز العلاقات المتبادلة، فإننا على استعداد للعمل الجاد من أجل التوصل لحلول فعالة وفي الوقت المناسب لجميع المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز المساهمة الملموسة التي قدمها بلدي مؤخرا في الجهود التي يبذلها مكتبا المدعين العامين المختصين بجرائم الحرب في البلدين من أجل إجراء التحقيقات ومعاقبة جميع مرتكبي جرائم الحرب في إقليم البوسنة والهرسك. ويجب أن نواصل العمل معا من خلال التعاون البناء والشراكة لبناء الاحترام والتفاهم المتبادلين، الأمر الذي يسهم في تحقيق رفاه مواطنينا. ونؤكد على أن ما نسعى لتحقيقه هو التغلب على القلق إزاء بعض الموروثات الماضية وتعزيز التعاون الإقليمي وحسن الجوار.

ويصب تحقيق المصالحة والاستقرار في البوسنة والهرسك في مصلحتنا المتبادلة من أجل مستقبل الأجيال الجديدة. وقد كانت الزيارة التي قام بها رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، في ١٦ نيسان/أبريل إلى مركز بوتوتشاري التذكاري ووضع إكليل زهور تكريما للضحايا دليلا على ذلك، كما ذكر في التقرير المعروض علينا.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن المبدأ المؤثر لجورج سانتيانا القائل بأن من لا يمكنه أن يتذكر الماضي محكوم عليه بتكراره هو في الواقع صحيح للغاية، يجب ألا نسمح لموروثات الماضي بأن تعرقلنا وتضلنا عن طريقنا نحو مستقبل أوروبي مشترك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.